مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

من اتخاذ القرارات
إلى تنفيذ الإجراءات

تقرير الأمين العام للأونكتاد
المقدم إلى الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٥

ملاحظة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ويمكن الاستشهاد بالمادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان، ولكن يُرجى التنويه بذلك، مع إرسال نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المستشهد به أو المعاد طبعه إلى أمانة الأونكتاد.

UNCTAD (XIV)/1 Rev.1

© الأمم المتحدة، ٢٠١٥
جميع الحقوق محفوظة

المحتويات

تصدير ..... **v**

أولًا – عالم دائم التغير: التقدم المحرز **١**

ثانياً – عمل لم يكتمل بعد: تحديات مستمرة وأخرى مستجدة **٧**

ثالثاً – رفع مستوى التوقعات: أهداف التنمية المستدامة **١٣**

رابعاً – مسارات عمل الأونكتاد في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ ..... **١٧**

ألف – بناء القدرات الإنتاجية لإحداث تحول في الاقتصادات **١٩**

١– تعبئة الموارد من أجل بناء القدرات الإنتاجية ١٩

٢– استغلال الارتباط بين التجارة والاستثمار من أجل التنويع ٢١

٣– الاستفادة من التكنولوجيا في بناء القدرات الإنتاجية ٢٤

٤– تشجيع تنمية المشاريع في القطاع الخاص ٢٥

باء – دول أكثر فعالية وأسواق أكثر كفاءة **٢٧**

١– تعزيز المنافسة وحماية المستهلك ٢٨

٢– رفع مستوى خدمات البنية التحتية ٢٩

٣– تهيئة بيئة ملائمة للأعمال التجارية ٣١

٤– الاستثمار في تنمية المهارات والقدرات القيادية ٣٣

جيم – معالجة نقاط الضعف، وبناء القدرة على التكيف **٣٣**

١– التغلب على التقلبات المالية والاقتصادية ٣٤

٢– التصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ٣٦

٣– التنويع في الاقتصادات الأكثر ضعفاً وانكشافاً ٣٨

٤– إحداث تحول في الاقتصادات الريفية للقضاء على الفقر ٣٩

٥– عدم السماح بتخلف أحد عن الركب وتمكين المرأة ٤١

دال – تعزيز التعددية وإيجاد حلول مشتركة **٤٢**

١– دعم الحوكمة الاقتصادية العالمية وإصلاح النظام المالي الدولي ٤٢

٢– تعزيز الشراكات العالمية من أجل التعاون الإنمائي وتمويل التنمية ٤٤

٣– زيادة فعالية النظام التجاري المتعدد الأطراف في العقود المقبلة ٤٥

٤– تعزيز اتساق السياسات لأجل الاستثمار بشكل مستدام ٤٧

٥– تعزيز تهيئة بيئة عالمية مواتية للتكنولوجيا ٤٨

خامساً– الأونكتاد في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ – دعوة للعمل **٥١**

لنتذكَّر وجوه أفقر
وأضعف الرجال والنساء
الذين صادفناهم ،
ولنسأل أنفسنا إن كانت
الخطوة التي نُزمع اتخاذها ستعود
عليهم
بالنفع أم لا.

المهاتما غاندي، ١٩٤٨

تصدير

ستكون الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر) لحظة حاسمة لا تقتصر أهميتها على التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم النامي فحسب، بل وتمتد أيضاً إلى المستقبل المشترك لكافة البلدان والمجتمعات. وباعتباره أول مؤتمر وزاري للأمم المتحدة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، سيمثل الأونكتاد الرابع عشر نقطة انطلاق لترجمة طموحات والتزامات المجتمع الدولي المتزايدة إلى خطط عمل ملموسة. فخطة عمل أديس أبابا، وأهداف التنمية المستدامة، والدعوة للعمل المتوقع صدورها عن مؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ في باريس تجسد معاً برنامجاً حافلاً بالتحديات وشديد الترابط: فلا بد لنا من تعبئة كل الموارد المالية والبشرية والتنظيمية المتاحة لتعزيز النمو الشامل والقضاء على الفقر، مع الحرص في الوقت نفسه على تخليص الاقتصاد العالمي من عادم الكربون – كل ذلك في غضون السنوات الخمس عشرة المقبلة.

وقد اتسعت التجارة في العقدين الماضيين بسرعة غير مسبوقة، وأحدثت التكنولوجيات الجديدة تحولاً في أنماط التفاعل، وأصبح التمويل سمة سائدة في الحياة الاقتصادية اليومية. ووجدت الحكومات الحيز والأدوات اللازمة لتسخير هذه القوى بطرق منتجة، وتم انتشال ما يقرب من بليون شخص من براثن الفقر. ولكن، رغم كل التقدم الذي أحرزناه، لا يزال أمامنا طريق طويل يجب

أن نقطعه. فأوجه التفاوت وعدم المساواة لا تزال قائمة أو تزداد في الاتساع، وكثيراً ما يرتبط ذلك بنفس القوى التي ساعدت على رفع قدرتنا على توليد الثروة، وصارت المكاسب التي تحققت من العولمة تتوزع بشكل غير متساو. ولم يعد وجود جزر من الرخاء يحيط بها الفقر أمراً يتفق مع العالم الذي نصبو إليه. وظهرت نقاط ضعف ومخاطر جديدة ترتبط على وجه الخصوص بصعود "رأسمالية الكازينوهات" (رأسمالية المضاربة) والاعتماد على الديون بشكل غير صحي. وأصبحت الصدمات والأزمات المالية أكثر تواتراً، مما أدى إلى تخلف آفاق التنمية سنوات، بل عقوداً في بعض الحالات.

والأونكتاد – الذي أنشأه العالم النامي بالنيابة عن العالم النامي وبرؤية تتوخى تحقيق الازدهار للجميع – مؤهل لمواجهة التحديات التي تهدد الكرامة الإنسانية والنمو الاقتصادي وصحة كوكبنا. ويشدد هذا التقرير على أربعة مسارات للعمل تلزم لتحقيق طموحات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: بناء القدرات الإنتاجية لإحداث تحول في الاقتصادات؛ وزيادة فعالية الدول وكفاءة الأسواق؛ ومعالجة نقاط الضعف وبناء القدرة على التكيف؛ وتعزيز التعددية وإيجاد حلول مشتركة.

إن تضافر جهود الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص يتيح إمكانية إقامة عالم أكثر رخاءً وعدلاً واستدامةً. ويقف الأونكتاد على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدوره في المهمة التي تنتظرنا.

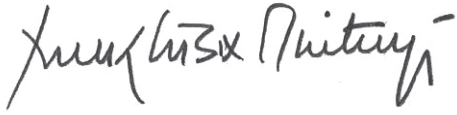

موخيسا كيتويي
الأمين العام للأونكتاد

أولاً

عالم دائم التغير:
التقدم المحرز

١- منذ قيام الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً، شهدت شعوب العالم تقدماً وتحولاً لا تخطئهما الأعين. فلم تنهض البشرية فحسب من تحت أنقاض الدمار غير المسبوق، بل تخلصت من أغلال نظام استعماري، وأكدت حق ومبدأ تقرير المصير.

٢- ومع إنشاء الأونكتاد قبل ٥٠ عاماً، تبنت الأمم المتحدة للمرة الأولى خطة شاملة واستشرافية للتجارة والتنمية بمبادرة من العالم النامي، بالنيابة عن العالم النامي، وبرؤية تتوخى تحقيق الرخاء للجميع. ووفر الأونكتاد الوسيلة التي يمكن من خلالها للجنوب، بما في ذلك من خلال تشكيل مجموعة الـ ٧٧، التعبير عن طموحاته الجماعية وتعبئة المجتمع الدولي للوفاء بالوعد الاقتصادي الذي ينطوي عليه الاستقلال السياسي لصالح جميع مواطني في العالم.

٣- ومنذ ذلك الحين، بدأ هذا الوعد يؤتي ثماره. فقد انتقلنا من عالم تسيطر عليه الانقسامات بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب إلى عالم يتميز بالترابط العالمي حقاً. ومع انخفاض تكاليف النقل، وتقلص العديد من الحواجز التي تعترض التدفقات التجارية والمالية والاستثمارية، ومع التقدم التكنولوجي وفجر عصر المعلومات، أصبح عالمنا مترابطاً بدرجة غير معهودة من قبل. وأدت العولمة المدفوعة بزيادة التجارة والاستثمار والتمويل إلى ربط علاقات الشعوب بالشعوب، والأعمال التجارية بالأعمال التجارية، والبلدان بالبلدان، في شبكة أكثر إحكاماً من أي وقت مضى، عبر الحدود الوطنية والانقسامات التقليدية.

٤- وتمكن عدد متزايد من الاقتصادات النامية والانتقالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وأدى ذلك إلى توسع غير مسبوق في التجارة الدولية. فقد ازدادت التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ٩,٤ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٢٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٤. واليوم، تمثل صادرات البلدان النامية نصف المجموع العالمي. ومنذ عام ٢٠٠٨، تصدر البلدان النامية ككل أيضاً بعضها لبعض أكثر مما تصدره إلى البلدان المتقدمة. وحتى أفقر البلدان وأقلها اندماجاً في التجارة، أي أقل البلدان نمواً، شهدت ازدياد صادراتها السلعية بمقدار خمس مرات تقريباً. ولوحظت أيضاً اتجاهات مماثلة في قطاع الخدمات، حيث تكون البلدان النامية عادة أقل قدرة على المنافسة. فقد زادت آسيا صادراتها من الخدمات بأكثر من ثلاث مرات بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٣، وزادت أمريكا اللاتينية صادراتها من الخدمات بثلاث مرات تقريباً، بينما زادت صادرات أفريقيا إلى أكثر من الضعف.

٥– كما أن التوسع الكبير في التجارة الدولية قد ترك أثراً هاماً على الاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس بالعكس. ففي عام ٢٠١٤، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ١,٢ تريليون دولار أمريكي، مع ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث مرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي منذ عام ١٩٩٠ (حيث يبلغ الآن ٣٤ في المائة). وبالنسبة للاقتصادات النامية والانتقالية، تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٤٠ في المائة من التمويل الخارجي، مما يجعلها مصدراً رئيسياً محتملاً لتمويل التنمية. غير أن البلدان النامية ليست وحدها المستفيد الرئيسي من الاستثمار الأجنبي المباشر (ففي العام الماضي، تلقت البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية ٦١ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، أي ما يزيد بقرابة ٣٢٠ بليون دولار عما تلقته البلدان المتقدمة النمو من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر). واليوم، تُعد البلدان النامية أيضاً مصدراً متنامياً للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يخرج منها أكثر من ثلث إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. بل إن البلدان النامية في آسيا أصبحت، في واقع الأمر، أكبر مستثمر في العالم في الآونة الأخيرة، أكبر حتى من أمريكا الشمالية أو أوروبا.

٦– وقد ساعد تحسن الربط بشبكات النقل والفتوحات التكنولوجية الجديدة، مثل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، على تحقيق ذلك التغير الهام في حجم وتكوين وجغرافيا التجارة والاستثمار على الصعيد العالمي. فمن بين أكبر ١٠ موانئ في العالم من حيث حركة الحاويات، تقع ٩ موانئ منها الآن في آسيا الناشئة (٦ في الصين وحدها)؛ ولا يوجد حتى واحد منها في أوروبا أو أمريكا الشمالية[1]. وتتجاوز بعض التكنولوجيات أيضاً مجرد تحسين النشاط الاقتصادي التقليدي، وتصل إلى تمكين الناس بصورة أكثر مباشرة. ويُعد "إنترنت الأشياء" مثالاً على ذلك. فبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١، زاد استخدام الإنترنت في العالم بنسبة ٤٨٠ في المائة في المتوسط؛ وفي أفريقيا، بأكثر من ٥٠٠ ٢ في المائة. أما بالنسبة لاستخدام الهواتف المحمولة، فقد ازداد بمقدار مرتين ونصف المرة في البلدان المتقدمة، في السنوات الخمس عشرة الماضية، في حين ازداد بمقدار اثنتي عشرة مرة تقريباً في البلدان النامية، التي وصلت الآن إلى ٩١ مشتركاً في خدمات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة (أي أكثر من ضعف نسبته في البلدان المتقدمة في عام ٢٠٠١).

(١) في عام ٢٠١٤، تمت مناولة ما يُقدر بـ ٦١ في المائة من صادرات العالم المنقولة بحراً و٦٠ في المائة من واردته في موانئ توجد في المناطق النامية.

٧- واقترن تزايد الاعتماد المتبادل والترابط والعولمة بتحول العديد من البلدان في "العالم النامي" بسرعة غير مسبوقة. فقد أصبحت عدد من البلدان النامية محركات هامة للنمو، ليس في مناطقها فحسب، وإنما أيضاً بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل. وأصبح الجنوب يشمل الآن بلداناً تمثل قوى محركة رئيسية للتجارة والاستثمار على الصعيد العالمي، بل حتى في توفير الائتمانات للبلدان المتقدمة ولغيرها من البلدان النامية على حد سواء.

٨- كما أن هذا الصعود الهام لعدد من الاقتصادات النامية والانتقالية مهد الأرض أمام إحداث تحسينات اجتماعية مشهودة في جميع أنحاء العالم. فقد أُحرزت أوجه تقدم لا تخطئها العين في الرفاه البشري على الصعيد العالمي: إذ تم انتشال قرابة بليون شخص من براثن الفقر المدقع خلال ٢٠ عاماً، وانخفضت نسبة البشر الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف[٢]. كما انضم مئات الملايين إلى الطبقة الوسطى مع ما ينطوي عليه ذلك من آفاق تحقيق الذات. وإلى جانب التأثيرات الاقتصادية المباشرة، كان لصعود البلدان النامية، إلى جانب الاصطفاف وراء بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، أثر عميق على التنمية البشرية[٣].

٩- وقد تحقق التقدم في مختلف البلدان، وإن يكن بوتيرة متفاوتة وبنتائج متباينة. وشهدت آسيا ومنطقة المحيط الهادئ عموماً أكبر انخفاض في معدلات الفقر وأكبر ارتفاع في مستويات المعيشة، وهو ما كان إلى حد كبير نتيجة للتحول الهيكلي في بعض الاقتصادات الرئيسية. وحققت معظم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاضات كبيرة في معدلات التفاوت، وإن يكن من مستويات مرتفعة أصلاً. وباتت بعض الاقتصادات الأفريقية الآن من بين الأسرع نمواً في العالم. وتجدر الإشارة بنفس القدر إلى التحول العميق الذي يحدث في كثير من الاقتصادات الانتقالية من التخطيط الاقتصادي إلى الاقتصاد المختلط و/أو اقتصاد السوق.

(٢) انخفضت معدلات الفقر حتى بالأرقام المطلقة. ففي عام ١٩٨١، كان البنك الدولي يقدر أن العالم النامي يضم حوالي ٢,٦ بليون شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وبحلول عام ٢٠١١، انخفض هذا الرقم إلى ٢,٢ بليون شخص، رغم ازدياد عدد سكان العالم من حوالي ٤,٥ بليون إلى قرابة ٧ بلايين نسمة.

(٣) تحسنت صحة النساء والأطفال تحسناً بالغاً، وأصبح الناس يعيشون أعماراً أطول من أي وقت مضى. وتراجع الجوع. واتسع نطاق التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة، كما أصبح التمييز ضد المرأة والفئات المهمشة الأخرى يواجه بمقاومة متنامية.

١٠- وكانت السنوات الخمس والعشرين الماضية سنوات هامة من حيث الإنجازات، وأيضاً من حيث الدروس المستفادة. فقد علمتنا أن بمقدورنا توسيع حدود ما نعتقد أنه ممكن. وعلمتنا أن من الممكن إنجاز تحسينات لا يستهان بها من خلال المزج المناسب بين السياسات وتوفير البيئات الوطنية والإقليمية والعالمية المواتية. فالتغيير ممكن، وتحقيقه في متناول أيدينا. وقد هيأت تلك السنوات الخمس والعشرين الأجواء لإنجاز الدفعة النهائية في استئصال شأفة الفقر المدقع خلال جيل واحد. كما أنها أطلقت الشروط والثروات اللازمة، بما في ذلك من الجنوب، لبناء عالم أكثر رخاءً وعدلاً واستدامةً.

ثانياً

عمل لم يكتمل بعد:
تحديات مستمرة وأخرى مستجدة

١١- لا يزال هناك عدد كبير جداً من الدول والشعوب التي تخلفت عن الركب. وإذا كان من الضروري أن نعترف بالتقدم الهائل الذي تحقق اليوم، فإن من الأهمية أن نتذكر ونعترف، في الوقت نفسه، بأنه لا يزال أمامنا طريق طويل لا بد أن نقطعه للوصول إلى درجة التنمية التي من شأنها أن تعكس رؤية الرخاء للجميع.

١٢- فما زال الفقر وانعدام المساواة بين الدول وداخلها يشكلان تحدياً واسع الانتشار. فالجانب الأعظم من حالات الانخفاض الكبيرة في معدلات الفقر منذ عام ١٩٩٠ قد حدث في بضعة بلدان ناشئة كبيرة. ولا يزال العالم منقسماً بشدة بين مناطق واسعة يسودها الفقر والحرمان من جهة، وجيوب من الازدهار من جهة أخرى. وعلى مستوى العالم، لا يزال أكثر من بليون شخص يعيشون في حالة من الفقر المدقع، في ظل ظروف غير مقبولة لأي من إخوتنا البشر. وعلاوة على ذلك، تجاوز التقدم مئات الملايين بسبب نوع جنسهم أو أعمارهم أو إعاقاتهم أو انتمائهم الإثني. ومن بين أكثر من ٧ بلايين شخص كانوا يعيشون على سطح هذا الكوكب في عام ٢٠١١، كان ١ ٠١١ مليوناً منهم (١٦,٩٩ في المائة من سكان العالم) يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولاراً في اليوم، و٢٠ في المائة منهم يعيشون في دول تمزقها الصراعات، وأكثر من ١٠ في المائة يعانون من الجوع المزمن. وفي بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، وعلى وجه الخصوص في أقل البلدان نمواً، ينتشر الفقر، ولا يتقلص إلا ببطء. بل يزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في بعض البلدان. كما تستمر عدم المساواة أو تتسع أكثر من ذلك، في ارتباط في كثير من الأحيان بنفس القوى التي ساعدت على زيادة قدرتنا على توليد الثروة، في حين تتوزع مكاسب العولمة بشكل غير متساو. ولا تتفق جزر الرخاء المحاطة ببحار الفقر مع العالم الذي نسعى جاهدين لبلوغه. وتظهر نقاط ضعف ومخاطر جديدة، ترتبط على وجه الخصوص بصعود "رأسمالية الكازينوهات" والاعتماد غير الصحي على الديون. وأصبحت الصدمات والأزمات المالية أكثر تواتراً، مما أعاد آفاق التنمية إلى الوراء سنوات، بل عقوداً في بعض الحالات القصوى.

١٣- ولا يزال أحد الأسباب الرئيسية لذلك يتمثل في التحديات التي تواجهها العديد من البلدان النامية، إن لم يكن معظمها، في تنويع اقتصاداتها وإخفاقها في ترجمة النمو إلى الحد من الفقر وتوفير وظائف أكثر وأفضل بما فيه الكفاية. ويكون هذا التحدي أعظم بالنسبة للبلدان ذات القدرة الإنتاجية والموارد المالية المحدودة. وحتى السنوات الأوفر حظاً للنمو الاقتصادي ونمو الصادرات، المدفوعة في جانب منها بازدهار السلع الأساسية،

لم تترجم النمو إلى ما يكفي من الحد من الفقر وتوفير وظائف أكثر وأفضل. وفي الواقع، فإن معظم من يعيشون في فقر مدقع في العالم اليوم يعيشون في بلدان متوسطة الدخل. وهناك أعداد أكبر من الناس قد لا يعيشون تحت خط الفقر، ولكنهم يفتقرون إلى الوسائل اللازمة لتحسين ظروفهم وحياة أطفالهم. ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، وهي المنطقة الأشد تفاوتاً في العالم، تشير التقديرات إلى أن ٢٨ في المائة من السكان كانوا لا يزالون يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية في عام ٢٠١٤[٤]. وذلك يقوض الرخاء، ويؤدي إلى تآكل العقد الاجتماعي. كما أنه لا يتوافق مع عالم الكرامة الذي نسعى إليه.

١٤- إن تضييق ثغرات التفاوت وفجوات الرخاء أمر بالغ الأهمية ويتطلب بذل المزيد من الجهود المتضافرة. وفي الوقت نفسه، فإن الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية أصبحت أكثر صعوبة مما كانت عليه في بداية الألفية. فقد شهدت السنوات الأخيرة اندلاع أكبر أزمة مالية واقتصادية يواجهها الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب. ولا تزال تداعيات الأزمة تخيم فوقنا اليوم. ولا يزال النمو متباطئاً بسبب استمرار انكماش الطلب العالمي. وتنمو التجارة الآن بمعدل أبطأ من نمو الناتج العالمي، وإذا لم يتعاف نمو التجارة قريباً، فإن معدل النمو لهذا العقد يواجه خطر أن يكون أدنى معدل في فترة ما بعد الحرب. وبالمثل، فإن الطريق إلى انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لا يزال وعراً، ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر بحاجة إلى الوصول إلى الفئات الأكثر فقراً من أجل المساهمة في التنمية المستدامة. وكل ذلك يعني فرض قيود لا يستهان بها على فرص نمو الاقتصادات النامية والانتقالية مستقبلاً. بل إن ذلك يزيد من صعوبة إنجاز مهمتنا المتمثلة في القضاء على الفقر والحد من التفاوت. وتتفاقم التحديات الاقتصادية من جراء التحديات البيئية وتغير المناخ، فضلاً عن تحديات السلام والأمن والتحديات الإنسانية الناجمة عن الصراعات والإرهاب.

١٥- وكما أظهرت الأزمة الأخيرة، فإن عدم الاستقرار المالي والتقلبات الاقتصادية تشكل خطراً على أوجه التحسن التي تحققت بالفعل فيما يتعلق بالازدهار. فمع تزايد الترابط بين البلدان، ونظراً لغياب التنظيم السليم، يمكن أن تنتشر الأزمات المالية بسرعة في الاقتصاد العالمي من خلال العدوى، مما يهدد رفاه جميع البلدان. ولا تزال تدفقات رؤوس الأموال

(٤) United Nations, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2014, *Social Panorama of Latin America* (Santiago, Sales No. E.15.II.G.6), p. 16.

الكبيرة، والمضاربة غالباً، تعرض للخطر القدرة على تحمل الديون واستقرار الاقتصاد الكلي في عدد من البلدان النامية. وبالمثل، فإن نحو ٧٠ في المائة من البلدان النامية – و٨٥ في المائة من البلدان الأقل نمواً – تعاني من الانكشاف الشديد أمام تقلبات أسواق السلع الأساسية(٥)، مما يؤدي إلى تذبذب عائدات النقد الأجنبي بدرجة كبيرة. ويزداد الأمر صعوبة في أقل البلدان نمواً من جراء الاعتماد المفرط على تدفقات المعونة التي لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان. وكما أوضحت الأزمة الأخيرة، بالنسبة للعديد من البلدان النامية، والبلدان المتقدمة أيضاً، فإن التقلبات الاقتصادية كثيراً ما يترتب عليها ازدياد الضعف وارتفاع التكاليف الاجتماعية.

١٦- وفي غياب انتعاش اقتصادي حقيقي وأوضاع مالية أكثر استقراراً، فإن سد "الفجوة بين الازدهار والفقر" بين البلدان وداخلها سوف يزداد صعوبة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الاتجاهات الأخيرة في توزيع الدخل على المستوى العالمي سيجعل القضاء على الفقر أصعب كثيراً بالتأكيد. ولا يزال النمو في مرحلة ما بعد الأزمة يغلب عليه طابع "تقلص الأجور" و"غياب الوظائف". فقد استمر بعد الأزمة الاتجاه القائم منذ وقت طويل لتراجع حصة الأجور. فعدد الوظائف الرسمية المفقودة منذ بداية الأزمة وصل حالياً إلى ٦٢ مليون وظيفة، دون أن يكون هناك كثير من المؤشرات على قرب انعكاس هذا الاتجاه. وفي الوقت نفسه، ومع مراعاة الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وخاصة في البلدان النامية، سيتعين خلق ما لا يقل عن ٢٨٠ مليون وظيفة جديدة بحلول عام ٢٠١٩ لمجرد العودة إلى مستويات العمالة التي سبقت الأزمة. وهذا النقص في فرص العمل اللائقة لا يشكل فحسب تحدياً اقتصادياً، بل إنه يمثل أيضاً مأساة للمتضررين وينطوي على تحديات مجتمعية خطيرة، وخاصة في البلدان ذات الغالبية من السكان الشباب – ومعظمها من بين البلدان الأكثر فقراً. وفي جميع أنحاء العالم، تجري عمليات التوسع الحضري بوتيرة سريعة جداً يتعذر استمرارها، مدفوعة بعدم وجود فرص عمل لائقة في المناطق الريفية أكثر مما هي مدفوعة بتوفر الفرص في المدن. وخلق ذلك قطاعاً غير رسمي متضخماً ومنخفض الإنتاجية مما يخلق بدوره وظائف منخفضة النوعية داخل المراكز الحضرية وحولها. واليوم، تمثل هذه الوظائف غير المستقرة ٦١ في المائة من العمالة

(٥) يُعرف تعبير "الانكشاف الشديد" بأنه يعني أن تمثل السلع الأساسية ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من إجمالي الصادرات السلعية لبلد ما. انظر أيضاً: UNCTAD, 2015, *The State of Commodity Dependence 2014* (Geneva, United Nations publication).

الحضرية في أفريقيا. وعلى نطاق العالم، يقدر أن القطاع غير الرسمي يستأثر بنصف قوة العمل العالمية. وكما يخلق عدم وجود عمل لائق ضغوطاً من أجل الهجرة الداخلية، فإنه يدفع الناس في البلدان النامية أيضاً للإقدام على مخاطر هائلة، حتى إلى درجة المخاطرة بحياتهم، للبحث عن فرص عمل في البلدان الغنية، بما في ذلك البلدان النامية الأفضل حالاً. ومن الواضح أنه لا بد من إيجاد مسارات جديدة، يترتب عليها توزيع أفضل لثمار النمو العالمي.

١٧- ولعل تغير المناخ والتدهور البيئي هما اليوم أعظم التهديدات المتنامية لطريقة حياتنا ولاقتصاداتنا، بل وللبشرية جمعاء. فارتفاع متوسط درجات الحرارة في العالم وتدمير الموارد البيولوجية للأرض والقضاء عليها يؤثران علينا جميعاً، بغض النظر عن مستويات الدخل، حتى إنهما صارا يشكلان تهديداً وجودياً لبعض الدول. ويظل أحد التحديات الملحة يتمثل في إيجاد الإرادة السياسية لمعالجة العوامل الخارجية السلبية وتوفير الحوافز للمنتجين والمستهلكين للتحرك نحو أنماط للإنتاج والاستهلاك أقل كثافة للكربون. وثمة تحدٍ هائل يتمثل في فصل النمو الاقتصادي عن إهدار الموارد وانبعاثات غازات الدفيئة دون تعريض التقدم الاقتصادي للخطر. وبخلاف ذلك، سيظل الازدهار المشترك في المستقبل هدفاً بعيد المنال.

١٨- إننا بحاجة للانتهاء من المهمة التي شرعنا فيها في مطلع الألفية. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه. غير أن هناك أيضاً تحديات مستجدة تعترض الطريق إلى الرخاء والكرامة وإقامة كوكب أفضل للجميع، وهي التحديات التي تعرض للخطر التقدم الذي أحرزناه، والعالم الذي نريد إقامته بحلول عام ٢٠٣٠. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات جديدة على الصعيد العالمي.

ثالثاً

رفع مستوى التوقعات:
أهداف التنمية المستدامة

١٩- في مواجهة هذه التحديات المستمرة والمستجدة، تشكل أهداف التنمية المستدامة، التي ستُعتمد في نيويورك (بالولايات المتحدة الأمريكية) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، توافقاً عالمياً جديداً على كفالة الكرامة للجميع، والازدهار للجميع، واستدامة الكوكب لصالح الجميع بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٠- وستدعو أهداف التنمية المستدامة الدول للاستفادة من أوجه التآزر بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة في تحقيق التنمية العالمية الشاملة والمستدامة. وهذا هو الدافع النهائي لخطة التنمية الطموحة والعالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتكرس الأهداف توافق الآراء على أن المجتمعات العادلة تخدم النمو والازدهار؛ وأن حماية البيئة أمر ضروري لضمان سبل عيش أكثر شمولاً واستدامة، بل ضروري للحفاظ على وجود جميع الأمم؛ وأن المحركات الاقتصادية للازدهار يمكن ويجب أن تفيد المجتمع ككل، فضلاً عن فائدة الكوكب بأسره.

٢١- وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ ترتفع بمستوى التوقعات، وتتطلب إجراءات وجهود غير مسبوقة. فيجب ألا يتخلف أحد عن ركب التقدم: فجزر الرخاء المحاطة ببحار الفقر والظلم وتغير المناخ والتدهور البيئي ليست بالأمور التي يمكن تحملها ولا قبولها. ولا يكفي أن نحد من الفقر، بل يجب علينا استئصال شأفته. غير أنه لا يمكن استئصال شأفة الفقر إلا إذا قضينا عليه في كل مكان. ويتطلب ذلك رفع الحد الأدنى لمستوى الاستهلاك في عمليات إعادة التوزيع على الصعيدين العالمي والوطني إلى خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولاراً في اليوم[٦]. وستكون أقل البلدان نمواً هي محك الاختبار الحقيقي لبلوغ هذا الهدف. فبالنسبة للبلدان الأقل نمواً، يتطلب القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ إنجاز معجزة اقتصادية أكبر مما تحقق في الصين. ولوضع حجم هذا التحدي في منظوره الصحيح، فإن مستوى الفقر المدقع في الصين في عام ١٩٩٤ كان يعادل تقريباً نفس المستوى الحالي في البلدان الأقل نمواً (٤٦ في المائة). وفي السنوات الخمس عشرة التالية، حققت الصين معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

(٦) تشير التقديرات الأخيرة إلى أنه لم تطرأ أي زيادات على الحد الأدنى لمستوى الاستهلاك في الاقتصاد العالمي على مدى ٢٠-٣٠ عاماً (انظر M Ravallion, 2014, Are the world's poorest being left behind?, Working Paper 20791, National Bureau of Economic Research, Cambridge, United States, table 1, p. 32). وفي بعض المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً، يقل الحد الأدنى للاستهلاك عن ٠,١٠ دولاراً في اليوم (B Losch, S Fréguin-Gresh and E Thomas White, 2012, *Structural Transformation and Rural Change Revisited: Challenges for Late Developing Countries in a Globalizing World*, World Bank, table 3.5, p. 104)، بما يتطلب زيادته ١٤ مرة لمجرد الوصول إلى خط الفقر المدقع، وعلى مدى ١٥ عاماً فحسب.

السنوي يبلغ ٩,٤ في المائة. ورغم هذا المستوى الرائع لأداء النمو، لم يكن بمقدور الصين خفض مستوى الفقر المدقع إلى درجة الصفر، وإنما إلى نسبة ١١,٨ في المائة. ومن المتوقع لأقل البلدان نمواً أن تخفض معدل الفقر لديها من ٤٦ في المائة إلى درجة الصفر في الفترة الزمنية نفسها (١٥ عاماً) إذا ما نجحت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وبعبارة أخرى، سيتعين على البلدان الأقل نمواً القيام بما هو أفضل بكثير، وأن تحقق معجزة اقتصادية أكبر مما حققته الصين.

٢٢- وبالمثل، فإن أهداف التنمية المستدامة تتطلب تعبئة الموارد من كافة المصادر المختلفة، على نطاق غير مسبوق. وستحتاج البلدان النامية وحدها أن تستثمر سنوياً في حدود ٣,٣-٤,٥ تريليون دولار في البنية التحتية الأساسية، والأمن الغذائي، والتخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه، والصحة، والتعليم. وبالمستويات الحالية للاستثمار، توجد فجوة يبلغ حجمها ٢,٥ تريليون دولار سنوياً، بالقيمة الحقيقية. منذ عام ١٩٩٠ تتضاءل الاستثمارات السنوية في توفير البنية التحتية بالمقارنة بالمعدلات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، ازدادت معدلات توفر فرص وصول الناس في أقل البلدان نمواً إلى خدمات البنية التحتية بأكثر من الضعف بالنسبة للكهرباء، وبأكثر من النصف بالنسبة للمياه، وبقرابة الربع بالنسبة لخدمات الصرف الصحي. غير أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيستلزم تحسين هذه المعدلات بدرجة أكبر بكثير، وزيادة معدل التقدم مرتين للمياه، وخمس مرات للكهرباء والصرف الصحي. وسنحتاج استثمارات أكثر وأفضل، ومساعدات أكثر وأفضل، وإشراك للقطاع الخاص بدرجة أكبر وأفضل.

٢٣- وسيتفاقم التحدي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جراء انعدام اليقين في البيئة الخارجية مع استمرار الاقتصاد العالمي في مواجهة الصعوبات في أعقاب الأزمة المالية العالمية. فالانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية لا يزال مؤقتاً وهشاً، واستعادة الثقة في السوق بشكل أكبر تستغرق وقتاً. وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة توفر بيئة اقتصادية عالمية مواتية. وسيتعين على البلدان والمناطق والمجتمع الدولي بأكمله الاستعانة بأهداف التنمية المستدامة كمخطط لاتخاذ إجراءات منسقة لبلوغ المستقبل الذي نتصوره بحلول عام ٢٠٣٠. وسيتطلب الانتقال من اتخاذ القرارات إلى تنفيذ الإجراءات العملية سعياً وراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة توفر العزيمة وتبني سياسات استباقية، على جميع المستويات وفي جميع المجالات السياسية، بما يتوافق مع

الأهداف الجديدة. وسيشمل ذلك تنشيط الشراكات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل التنمية، وابتكار نُهج جديدة، ليس فيما بين الحكومات فحسب، وإنما أيضاً مع المجتمع المدني ودوائر الأعمال من خلال مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. كما أنه يفترض تعزيز المساءلة واتساق السياسات وتدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات. وستحتاج البلدان إلى تبني نهج "شامل للحكومة بأكملها" في وضع السياسات، بالقدر الذي ستحتاج به المنظمات الإقليمية والدولية إلى تبني نهج متماسك ومتكامل لتوفير المنافع العامة. وبالمثل، لا بد من بذل جهود واسعة لزيادة إتاحة البيانات والإحصاءات ذات الصلة لكفالة المساءلة وتسهيل إنجاز التحسينات القائمة على الأدلة.

٢٤- وسيكون من الضرورة البالغة تعبئة جميع أدوات السياسات المتاحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيشكل الإعلان السياسي الذي سيعتمد في نيويورك، والأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة وما يتصل بها من الغايات الـ ١٦٩، فضلاً عن خطة عمل أديس أبابا، التي وافق عليها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه ٢٠١٥، معاً إطاراً عالمياً شاملاً لكفالة الوسائل الكافية للتنفيذ. وسيظل الأونكتاد طرفاً مؤسسياً رئيسياً من أصحاب المصلحة في هذه العملية.

٢٥- وبالتالي، فإن عام ٢٠١٥ هو عام حاسم لتعددية الأطراف، ولتحقيق التنمية، ولمستقبلنا المشترك. ففي هذا العام، نحدد معالم العالم الذي نطمح لتحقيقه بحلول عام ٢٠٣٠. فالمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بعد عشر سنوات، هي جميعها جزء من الجهود التي نبذلها لضبط بوصلة المستقبل الذي نتصوره. وعلاوة على ذلك، سيكون الأونكتاد الرابع عشر، المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٦، أول مؤتمر وزاري تعقده الأمم المتحدة في حقبة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى هذا النحو، يجب أن يمثل نقطة انطلاق لترجمة عزمنا وتطلعاتنا إلى أفعال، على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة. وهناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويجب على الأونكتاد أن يقوم بدوره، وفقاً للولاية المسندة إليه والاختصاصات الأساسية التي ينهض بها.

رابعاً

مسارات عمل الأونكتاد في فترة ما بعد عام ٢٠١٥

٢٦- في ضوء نصف قرن من خبرات الأونكتاد في قضايا التنمية، وكما أكدت خطة عمل أديس أبابا، فإن الأونكتاد ومجالات السياسة العامة التي يضطلع بتنسيقها داخل منظومة الأمم المتحدة – قضايا التجارة والتنمية والمسائل المترابطة المتعلقة بالاستثمار والتمويل والتكنولوجيا والتنمية المستدامة – تلعب دوراً بالغ الأهمية في ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة[٧]. ويتعين على الأونكتاد إكمال الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سعينا الجماعي لإقامة عالم من الازدهار المشترك، ليس لأنفسنا فحسب، وإنما للأجيال القادمة أيضاً. ووصولاً لهذه الغاية، يجب أن يحدد المؤتمر الوزاري الرابع عشر، الذي يُعقد كل أربع سنوات، مجموعة قوية من الإجراءات للأونكتاد كي يضطلع بمسؤولياته.

٢٧- ومسارات العمل المحددة، التي يمكن وينبغي للأونكتاد أن يقدم فيها أقصى المساهمات في حقبة ما بعد عام ٢٠١٥ هي أربعة مسارات:

(أ) بناء القدرات الإنتاجية لإحداث تحول في الاقتصادات؛

(ب) دول أكثر فعالية وأسواق أكثر كفاءة؛

(ج) معالجة نقاط الضعف، وبناء القدرة على التكيف؛

(د) تعزيز التعددية، وإيجاد حلول مشتركة.

ولكي تكون مسارات العمل هذه قادرة على إحداث التحول، وتسهم بشكل كبير في سعينا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فلا بد من متابعتها جنباً إلى جنب، بصورة متماسكة، وتفعيلها على مستويات الحوكمة الثلاثة جميعها: الوطنية والإقليمية والدولية.

(٧) أعادت خطة عمل أديس أبابا التأكيد على أهمية الدور الذي يضطلع به الأونكتاد، باعتباره الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وأكدت الالتزام بتعزيز هذا الدور.

ألف– بناء القدرات الإنتاجية لإحداث تحول في الاقتصادات

٢٨- لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري بناء القدرات الإنتاجية وضمان إنجاز التحول الاقتصادي. ويتطلب القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ تسارعاً هائلاً في تطوير القدرات الإنتاجية، وبخاصة في البلدان الأقل نمواً. ونحن بحاجة إلى زيادة الإنتاجية داخل وعبر القطاعات. ونحن بحاجة إلى تنويع الاقتصادات بتحويل الموارد من القطاعات الأقل إنتاجية وغير المستدامة بيئياً إلى القطاعات الأكثر إنتاجية واستدامة. ويجب علينا أيضاً أن نفعل ذلك بالطريقة التي نخلق بها ما يكفي من فرص العمل والفرص الاقتصادية عالية المردود بما يُمكِّن الجميع من توليد الدخل الذي يتجاوز خط الفقر. وسيعني ذلك وضع التحول الهيكلي والاستدامة البيئية والعمل اللائق في صميم ما يُتخذ من إجراءات لتطبيق أي من الأدوات الاقتصادية المتاحة.

٢٩- ويمكن أن يكون الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا وريادة الأعمال، والارتباطات فيما بينها، وسائل مهمة للمساعدة في بناء القدرات الإنتاجية التي تشتد الحاجة إليها (انظر الفصل الرابع). ولتحقيق خطة ما بعد عام ٢٠١٥، يجب الاستفادة من هذه الأدوات – التي تصاحبها تدابير تكميلية في إطار استراتيجية أوسع للتنمية الصناعية – استفادة أوسع وأفضل، كما يجب أن تتوفر لجميع البلدان على نحو أكثر عدلاً وإنصافاً.

١– تعبئة الموارد من أجل بناء القدرات الإنتاجية

٣٠- لا يمكننا بناء القدرات الإنتاجية وإحداث تحول في الاقتصادات دون استثمارات. وتشكل تعبئة الموارد لسد فجوة الاستثمار السنوية التي لا تقل عن ٢,٥ تريليون دولار تحدياً هائلاً، وإن كان أمراً يمكن تحقيقه. وسيستلزم ذلك موارد عامة وخاصة، فضلاً عن الموارد المحلية والخارجية.

٣١- وسيظل العامل الرئيسي يتمثل في تعبئة الموارد المحلية للاستثمار. في العديد من البلدان النامية تعكس محدودية الموارد والقدرات العامة المحلية انخفاض الدخل، والفقر، وضخامة القطاعات غير الرسمية، وعدم كفاءة أسواق الائتمان، وإنتاج الكفاف. ورغم ذلك، يظل هناك مجال واسع – وحاجة ملحة – لتوسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز قدرات تحصيل الضرائب والحد من التهرب الضريبي وتجنبه، ووقف هروب رؤوس الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة. فعلى سبيل المثال، لو استُثمرت الموارد التي خرجت من البلدان الأفريقية

بدلاً من نزوحها مع الكثير من رؤوس الأموال في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ لكان معدل الفقر في المنطقة أقل بـ ٢,٥ نقطة مئوية مما هو عليه.

٣٢- كما أن تعبئة الموارد للاستثمار تتطلب أيضاً حشد أفضل للموارد الخاصة، المحلية والأجنبية، على نحو أفضل من خلال التنظيم الفعال والتيسير، ومن خلال تطوير أدوات وحوافز مالية جديدة تتناسب مع بناء القدرات الإنتاجية وإحداث تحول في الاقتصادات. وبالمثل، يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الآن مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية، ويمكن أن يلعب، إذا أمكن توظيفه بشكل صحيح، دوراً هاماً في زيادة الدخل وتعزيز القدرات الإنتاجية وفرص العمل. ومع ذلك، فإن ممارسات التهرب الضريبي من جانب الشركات عبر الوطنية، فضلاً عن الإعفاءات الضريبية التي تقدمها البلدان من أجل اجتذاب الاستثمارات في بعض الأحيان، تقلص الإيرادات الحكومية في البلدان النامية إلى حد كبير. ولا بد من التصدي لهذه الممارسات بشكل صحيح على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مع الحرص في الوقت ذاته على ضمان ألا تؤدي هذه الجهود إلى تقويض التدفقات الاستثمارية الحالية والمستقبلية.

٣٣- وهناك أيضاً حاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المستويات الملتزم بها دولياً، وإعادة توجيهها وفقاً للوسائل والاحتياجات النسبية للبلدان، بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية في البلدان المستفيدة. وبالنسبة لعدد من البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأقل نمواً، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية عاملاً حاسماً كمصدر للاستثمار. ولما كانت البلدان الأقل نمواً تمثل ما يتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المائة من احتياجات تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى العالم، من حيث الفقر المدقع وزيادة فرص الحصول على المياه والكهرباء، فإنه ينبغي توجيه أولوية المعونات إلى هذه البلدان، بما يتفق مع خطة عمل أديس أبابا. كما يمكن التفكير في تحديد مستوى مستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية في ضوء قدرة التمويل المحلي المحدودة بشكل خاص في معظم البلدان الأقل نمواً، على الأقل حتى يتسنى لهذه البلدان تحسين قدراتها المحلية على تحصيل الضرائب.

٣٤- ومع ذلك، فإن تعبئة الموارد ليست مسألة كمية فحسب؛ فلا بد كذلك من تحسين نوعية الاستثمارات بشكل كبير. فالتحول الهيكلي وخلق فرص العمل اللازمة لإمكان تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواصلة إحراز تقدم في تحقيقها، تتطلب جميعها استثمارات عالية الجودة موجهة نحو بناء القدرات الإنتاجية. وفي عالم ما بعد عام ٢٠١٥، ثمة

حاجة ملحة لوضع استراتيجيات وخطط عمل ملموسة لتعبئة الموارد – العامة والخاصة، المحلية والأجنبية – وتوجيهها إلى أهداف التنمية المستدامة.

٢– استغلال الارتباط بين التجارة والاستثمار من أجل التنويع

٣٥– أصبح من النادر بشكل متزايد أن يتم إنتاج السلع أو الخدمات بكاملها في عملية إنتاج متكاملة، في مكان واحد، وبواسطة كيان واحد. وبدلاً من ذلك، صار إنتاج السلع، وحتى الخدمات، ينطوي على عملية متزايدة التعقيد تتضمن مدخلات وسيطة وأنشطة داعمة يتم الحصول عليها بصورة عالمية من أي مكان يحقق الكفاءة الأعظم في الحصول عليها. وهذه الترتيبات الدولية المركبة للإنتاج، إلى جانب التحسينات في البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية ومرافق التجارة العابرة للحدود، والتحسينات في بيئة الأعمال والتجارة والاستثمارات ذات الصلة، قد مكنت بعض البلدان النامية من تعميق تجارتها من خلال الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

٣٦– غير أن فوائد سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية لا تتحقق بصورة تلقائية. وعلاوة على ذلك، فإن الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية ليسا بالعملية التلقائية ولا السهلة، والأهم من ذلك هو الارتقاء في سلسلة القيمة المضافة. فالنجاح في الارتباط بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية يستلزم خفض التكاليف التجارية والاستثمارية العامة، بما في ذلك من خلال تحسين البنية التحتية المادية وغير المادية. ويُعد تنفيذ تدابير لتيسير التجارة أمراً محورياً في هذا الصدد. وبالنسبة لبعض البلدان النامية، وخاصة البلدان النامية غير الساحلية، قد يستغرق إيصال المنتج من المصنع إلى الأسواق الدولية وقتاً طويلاً، وكثيراً ما يكون مكلفاً. ويمكن لتيسير التجارة، وتحويل الجمارك إلى الأنظمة الآلية، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية التمكينية، أن تزيد من احتمالات ارتباط البلدان النامية بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية والاستفادة منها.

٣٧– وعلى مدار العقدين الماضيين، نجح عدد من البلدان النامية، وخاصة في شرق وجنوب شرق آسيا، وفي أماكن أخرى، في تحويل اقتصاداتها، حيث انتقلت بسرعة من الاعتماد على صادرات السلع الأساسية والمواد الخفيفة التجهيز إلى السلع المصنعة والخدمات الأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية، التي تحقق قيمة مضافة أعلى. وإلى جانب تطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية ومرافق التجارة العابرة للحدود، فضلاً عن التحسينات في بيئة الأعمال، مكنت التجارة والاستثمارات ذات الصلة هذه البلدان من

تعميق قدراتها الإنتاجية، وبخاصة من خلال زيادة اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. فقد ازدادت بالتالي قدرتها على الوصول إلى قطاعات التجارة الأسرع نمواً، أي التجارة البينية بين الشركات والتجارة في السلع والخدمات الوسيطة. والخدمات هي عنصر أساسي في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية: فالقيمة التي تضيفها الخدمات كانت تمثل في عام ٢٠١١ قرابة ٤٠ في المائة من إجمالي قيمة صادرات البلدان النامية وأكثر من ٤٠ في المائة من صادرات البلدان المتقدمة؛ وفي عام ٢٠١٤، كان قرابة ٦٠ في المائة من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي مُوظف في قطاع الخدمات.

٣٨- غير أن هذه التدابير، في حد ذاتها، ليست كافية للوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية والارتقاء فيها. فالقدرة الإنتاجية القائمة في بلد ما تحدد أيضاً ما يمكن أن يصدره ذلك البلد، وما نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يُرجح أن يجتذبه، وبالتالي ما الفوائد المحتملة التي يمكن أن تعود عليه من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ويمكن أن تظل البلدان النامية ذات القدرات الإنتاجية المحدودة محاصرة في حدود منافسات أدنى أنشطة القيمة المضافة في الجزء السفلي من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وبخاصة إنتاج السلع الأساسية الأولية، مع إعاقة إمكانية الارتقاء والترقي في سلسلة القيمة من خلال نقل التكنولوجيا والتعلم. وينتمي إلى هذه الفئة العديد من البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية ودول الجزر الصغيرة النامية. غير أن كثيراً من البلدان المتوسطة الدخل تواجه أيضاً تحديات في التقدم والارتقاء في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

٣٩- ويتطلب الخروج من تلك الفخاخ اتباع سياسات فعالة لتعزيز القدرات الإنتاجية، وتوسيع قاعدة المنتجات وجعلها أكثر قدرة على المنافسة. وتتسم هذه السياسات بأهمية حاسمة في حشد كامل إمكانات سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة. فالبلدان التي تنتج منتجات أكثر تطوراً، أو سلعاً وخدمات ذات محتوى عالٍ من حيث القيمة المضافة، عادة ما تنمو بشكل أسرع وتستفيد بدرجة أكبر من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية[٨]. ويوفر تنويع الإنتاج والصادرات قاعدة أوسع وأقوى للتنمية، وهو ما يحققه كذلك اجتذاب الاستثمارات وتسخير التكنولوجيا لاستغلال الفرص الاقتصادية الجديدة بطريقة أفضل من ما تتيحه المزايا النسبية القائمة، على سبيل المثال

(٨) R Hausmann, J Hwang and D Rodrik, 2007, What you export matters, *Journal of Economic Growth*, 12(1): 1-25.

في مجالات الخدمات، والتصنيع الزراعي، والسلع الصديقة للبيئة، والصناعات الإبداعية أو "الاقتصاد الأزرق".

٤٠- وفي البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية بصفة خاصة، يتسم التصدير وتنويع الاستثمارات أيضاً بأهمية جوهرية للحد من التعرض لتقلبات الأسواق الدولية للسلع الأساسية. وتميل الصناعات الاستخراجية لتوليد قدر قليل نسبياً من فرص العمل، ولا تترك سوى القليل من الآثار غير المباشرة على الاقتصاد الأوسع. وتحتاج الاقتصادات النامية والانتقالية لضمان الحصول على حصة أكبر من أرباح الأنشطة الاستخراجية، لنشر فوائد الموارد الريعية في الاقتصاد بكامله، وتطوير القطاعات الأولية والنهائية، ومساعدة المجتمعات المحلية على الاستفادة من الفرص الناتجة عن ذلك، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية وبناء القدرات والتدريب على المهارات القابلة للنقل. ويمكن أيضاً لإنشاء صناديق الثروة السيادية المصممة بشكل مناسب أن يساعد البلدان التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية على تقليص المخاطر المرتبطة بما يسمى لعنة الموارد الطبيعية.

٤١- ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه من أجل استخلاص الفوائد من الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية بصورة أكثر فاعلية، فضلاً عن تحسين فرص الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية والارتقاء فيها. وعادة ما تكون التعريفات الجمركية أعلى في قطاعات المنتجات التي تهم البلدان النامية، وتتصاعد مع ازدياد تطور المنتج، بما يزيد من صعوبة زيادة القيمة المضافة في البلدان الأفقر. وتواجه الصادرات الزراعية بشكل خاص عقبات وتشوهات كبيرة، وكذلك مصائد الأسماك. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين تم منح البلدان الأقل نمواً معاملة تفضيلية كبيرة، بل إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية، واستثناءً من نظام الحصص في بعض أسواق الاستيراد الرئيسية، فإنها لا تزال تواجه تحديات في الاستفادة من هذه الفرص للوصول في عدد من الأسواق بسبب قواعد المنشأ المعقدة والتقييدية. كما أن كل البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً، قد تأثرت سلباً من جراء التدابير التقييدية الجديدة في مجالات التجارة والاستثمار في أعقاب الأزمة المالية. وبالمثل، تلعب التدابير غير الجمركية دوراً أكبر في التجارة العالمية، حيث تؤثر على العديد من البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأقل نمواً. ولما كانت المعايير العامة والخاصة، وعمليات الإنتاج وغيرها من التدابير غير الجمركية قد أصبحت محددات أعظم أثراً من أي وقت مضى في الوصول إلى الأسواق، فإن جودة المنتج صارت تتسم بأهمية متزايدة. غير

أن تكاليف الامتثال تكون مرتفعة بوجه عام، ويواجه كل من مصدري البلدان الأقل نمواً والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات كبيرة في الوفاء بمتطلبات التدابير غير الجمركية بصورة فعالة من حيث التكلفة. فكل هذه التدابير غير الجمركية تتطلب تركيز الاهتمام على معالجة المعوقات التي تحد من رفع مستوى جودة المنتج وتنويع المنتجات الجديدة والارتباط بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

٣- الاستفادة من التكنولوجيا في بناء القدرات الإنتاجية

٤٢- يتسم تطوير التكنولوجيا بأهمية حاسمة في تعزيز الإنتاجية وتطوير القدرات الإنتاجية. فمتوسط الإنتاجية في البلدان الأقل نمواً يعادل نحو ١٠ في المائة من الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي، و٧ في المائة من الإنتاجية في أمريكا الشمالية. وحتى في البلدان النامية الأخرى، يعادل متوسط الإنتاجية ٤٥ في المائة من إنتاجية الاتحاد الأوروبي، و٣٢ في المائة من إنتاجية أمريكا الشمالية. وتمثل الفجوات التكنولوجية جزءاً مهماً من السبب في ذلك، وسيكون سد هذه الفجوات ضرورياً لتقليص فجوة الازدهار والفقر بين البلدان. كما أن نشر التقدم التكنولوجي على نحو أكثر فعالية يمثل عاملاً رئيسياً في تحقيق الاستدامة. ومنذ بضع سنوات قليلة، كانت التكنولوجيات الصديقة للبيئة تعتبر على نطاق واسع من قبيل الكماليات التي يتعذر تحقيقها بالنسبة للبلدان النامية. أما الآن، وبفضل زيادة توافرها وتيسر الحصول عليها، فقد أصبحت توفر آفاق النمو الأخضر الشامل لعدد متزايد من البلدان.

٤٣- ويمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة إسهاماً هاماً في نشر المعارف والتكنولوجيات بين الشركات المحلية. غير أن ذلك يتطلب وجود مؤسسات محلية لديها القدرة على استيعاب تلك التكنولوجيات واستخدامها. ويبرز ذلك بدوره الحاجة إلى الاستثمار في القدرات التكنولوجية المحلية وفي سياسات مستمرة واستباقية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار تشجع استيعاب التكنولوجيا. وحالياً، لا تستثمر البلدان النامية سوى أقل القليل في مجال البحوث والتطوير. ويبلغ متوسط استثمارات البحوث والتطوير ٠,٥٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية، وعادة أقل من ٠,٢ في المائة في أفريقيا. أما في البلدان المتقدمة، فيبلغ ٢,٨٢ في المائة. وإلى جانب البحوث والتطوير (والاستثمار أكثر من ذلك بكثير في التعليم)، تعزز سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار تطوير نظم وطنية متطورة للابتكار، مع شبكات كثيفة من القدرات البشرية

والمؤسسية، التي تتضافر بشكل متزايد في ارتباطات تعاونية وتعمل في بيئة اقتصادية توفر الحوافز للابتكار وريادة الأعمال.

٤٤- وقد أدت زيادة فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحسين الإنتاجية، وخاصة عندما تتواكب مع استثمارات تكميلية وتغييرات تنظيمية. وينبغي للبلدان النامية أن تنشط في تعزيز تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة بين المشاريع البالغة الصغر والشركات الصغيرة، لزيادة إنتاجيتها ومساعدتها على التغلب على العوائق التي تحول دون نموها. كما يمكن للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى التي تشارك في تنمية القطاع الخاص أن تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجعل تدخلاتها أكثر فعالية وشمولاً. ويمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع النقل لتحسين العمليات والكفاءة اللوجستية وكفاءة استخدام الطاقة، وخفض تكاليف النقل والتجارة، فضلاً عن التأثيرات البيئية. وبالمثل، يمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز التجارة والاستثمار. فعلى سبيل المثال، يؤدي التحول نحو التجارة الإلكترونية أيضاً إلى تمكين المزيد من البلدان من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ومن أمثلة ذلك الهند، حيث ارتفعت صادرات تكنولوجيا المعلومات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات من ٢٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٨٤ بليون دولار في عام ٢٠١٣.

٤٥- ومع توجه الأنشطة الاقتصادية إلى شبكة الإنترنت بأكثر من أي وقت مضى، تصبح استجابات السياسات الملائمة في البلدان النامية أمراً ضرورياً لجني الفوائد المحتملة والتخفيف من حدة المخاطر، ولضمان أن يؤدي التغير التكنولوجي إلى تضييق الفجوات القائمة بدلاً من توسيعها. ويمكن لتوفير إمكانية الوصول إلى النطاق العريض بأسعار معقولة أن يسهل الصادرات من الخدمات؛ كما يمكن أن يكون للحوسبة السحابية والبيانات الكبيرة والطباعة الثلاثية الأبعاد تأثير عميق على التحول الاقتصادي.

٤- تشجيع تنمية المشاريع في القطاع الخاص

٤٦- تمثل تنمية المشاريع وتعزيز قدرات مباشرة الأعمال الحرة العناصر الأساسية لبناء القدرات الإنتاجية، وعلى هذا النحو، يمكنهما تعزيز التحول الهيكلي وتشجيع النمو الشامل وخلق فرص العمل وتوسيع الفرص أمام الجميع، بما في ذلك النساء والشباب. ففي كثير من الأحيان، يدفع رجال الأعمال عجلة النمو الاقتصادي والابتكار، ولكن يمكنهم

أيضاً الاضطلاع بدور مهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والمساعدة في التصدي للتحديات البيئية[٩]. ولتعزيز دور القطاع الخاص في خطة ما بعد عام ٢٠١٥، يلزم بذل المزيد من الجهود نحو تبني نهج شامل ومنسق يستوعب السياسات العامة ويُشِّرك جميع أصحاب المصلحة، فضلاً عن تحسين البيئة التنظيمية.

٤٧- وينبغي للحكومات تهيئة إطار سياسات تمكينية لتنمية المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهناك أربعة مجالات رئيسية لتنمية المشاريع ومباشرة الأعمال الحرة لتحقيق النمو الشامل والمستدام تتطلب اهتماماً خاصاً:

(أ) يمكن أن يؤدي تخضير الاقتصاد من خلال الترويج لمفهوم "مباشرة الأعمال الحرة الخضراء" إلى خلق ما يتراوح بين ١٥ و٦٠ مليون وظيفة إضافية على مستوى العالم، مع تحسين الإنتاجية بنسبة ١,٥ المائة بحلول عام ٢٠٢٠، ليرتفع التحسن إلى ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠[١٠]، وفي الوقت نفسه الحد من الفقر لحوالي ٤٠٠ مليون من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية؛

(ب) يمكن أن تسهم روح المبادرة بتنظيم الأعمال الحرة لدى الشباب في التغلب على فجوة فرص العمل وتعزيز التنمية الشاملة من خلال تمكين الشباب من توليد الدخل من خلال العمل الحر؛

(ج) يمكن أن يضيف توفير الحوافز الملائمة ونظم دعم روح المبادرة بتنظيم الأعمال الحرة لدى النساء ما يتراوح بين نقطة ونقطتين مئويتين من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان، من خلال خفض الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تواجهها النساء صاحبات الأعمال الحرة في الوصول إلى المدخلات والأرض والائتمان وملكية الأصول؛

(٩) تأكدت أهمية مباشرة الأعمال الحرة في سياق أهداف التنمية المستدامة نتيجة لجهود الجمعية العامة، ولقراري الجمعية العامة ٢٠٢/٦٧ و٢١٠/٦٩ بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية.

(١٠) International Labour Organization, International Labour Office, 2012, *Working towards Sustainable Development. Opportunities for Decent Work and Social Inclusion in a Green Economy*, Geneva, p. 168.

(د) يمكن أن يساعد تنظيم المشاريع الاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر وتحفيز التحول الاجتماعي، من خلال التعامل المباشر مع الفئات المحرومة لتعزيز قدراتها الإنتاجية أو من خلال إنتاج السلع والخدمات التي يتيسر لتلك الفئات الحصول عليها.

٤٨- وهذه النماذج الشاملة من الأعمال التجارية والمشاريع الحرة، وبخاصة ما يتصل منها بالفقراء، تضمن نوعية الخدمات العامة وشمولها، مع دعمها في نفس الوقت لرجال الأعمال المحليين وتحسين قدراتهم. كما يمكن أن تعزز فرص الوصول الشامل إلى التكنولوجيا والتمويل، على سبيل المثال من خلال مخططات الائتمانات المخصصة الموجهة إلى المؤسسات وأصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة المستبعدين مالياً. فعلى سبيل المثال، قام مصرف Equity Bank في كينيا بتطوير منتجات مالية موجهة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية، وأظهر أنه حتى المصارف التجارية الخاصة يمكن أن تحقق أرباحاً في الوقت الذي تلبي فيه احتياجات قطاعات من السوق عادة ما تعتبر المصارف التقليدية أنه يتعذر القيام بالأعمال المصرفية فيها.

باء- دول أكثر فعالية وأسواق أكثر كفاءة

٤٩- لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيتعين على العديد من البلدان، وخاصة النامية منها، اتخاذ إجراءات اقتصادية وبيئية واجتماعية واسعة النطاق، والتأكد من أن الأسواق تعمل بشكل أكثر كفاءة لصالح شعوبها. وتظل الدولة هي المؤسسة الوحيدة القادرة على إدارة التغييرات المجتمعية الواسعة النطاق، مثل التغييرات المتوخاة في أهداف التنمية المستدامة. ويصدق ذلك بشكل خاص في البلدان النامية التي لا تزال أسواقها تعاني من الضعف؛ ويلزم وجود "دولة تنموية" لتوجيه الموارد من القطاعات الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأعلى إنتاجية. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تظل الدولة تتسم بالكفاءة والفعالية من خلال السياسة الصناعية الموجهة والتدابير المحفزة للقطاعات الاستراتيجية. ولا بد وأن تتمتع الحكومات بالكفاءة في توفير الخدمات الأساسية، وأن تتسم بالشفافية، وأن تخضع للمساءلة وأن تتجاوب مع الشعب، وأن توفر للفقراء صوتاً في تقرير سياسات الحكومة. فالدول الفعالة تكون أكثر قدرة على تعبئة الموارد المحلية من خلال تحصيل الضرائب والإيرادات، وأكثر قدرة على استخدام الموارد المتاحة لتوفير الخدمات العامة اللازمة.

٥٠- كما يجب على الدول الفعالة التي تركز اهتمامها على التنمية توفير الحوافز والأنظمة الصحيحة للأسواق كي تحقق النمو والتنمية بصورة مسؤولة ولصالح عموم السكان. ويمكن للأسواق، بطبيعة الحال، أن تلعب دوراً مفيداً في كثير من النواحي. غير أنه من قبيل المغالطة أن تُترك الأسواق الوطنية والدولية على حد سواء للعمل من تلقاء نفسها بدون الآليات التنظيمية المناسبة. فالمواطنون في معظم البلدان النامية يواجهون إخفاقات السوق المستمرة، التي تتفاقم من جراء عدم كفاية توفير الدولة للخدمات وشيوع القطاع غير الرسمي. لذلك، فإن إصلاح الأسواق أو تكييفها على جميع المستويات يجب أن يكون من بين الأولويات لكفالة عمل الأسواق على نحو أكثر فعالية واستدامة. ويمكن للدولة، ويجب عليها، تصحيح إخفاقات السوق، وإضافة إلى ذلك، لعب دور تمكيني (من خلال الحوافز والسياسات والدعم المؤسسي) للجهات الفاعلة في السوق كي توظف بشكل متزايد استثمارات منتجة طويلة الأجل لخدمة التنمية والأهداف الاجتماعية والبيئية، بما يتماشى مع المصالح العامة. وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن تكون الأسواق والقواعد التنظيمية وجهين لعملة واحدة، مثلما هو الحال مع توفير خدمات شبكة البنية التحتية. ومن المهم بشكل خاص في هذا الصدد ضمان تكافؤ الفرص من خلال قواعد تنظيمية تشجع المنافسة.

١- تعزيز المنافسة وحماية المستهلك

٥١- إن المنافسة النزيهة والقوية عامل أساسي لا غنى عنه لعمل السوق التي تفيد المستهلكين، وتوفر ما يلزم للنمو من زيادة الإنتاجية والابتكارات. إلا أنه رغم أوجه التحسن الهامة في بيئة الأعمال والمنافسة في العقود الأخيرة، لا تزال بلدان نامية عديدة تجد نفسها في وضع ضعيف. فالشركات المحلية أو الأجنبية قد تستغل ضعف البنى التحتية للأعمال التجارية، وتعقيد القواعد التنظيمية وحواجز السوق، إلى جانب الافتقار إلى القواعد التنظيمية التي تشجع المنافسة، لإساءة استخدام قوتها في السوق، ومزاحمة الأعمال التجارية الجديدة بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة وإخراجها من السوق، والمغالاة في رفع الأسعار على المستهلكين. كما أن عدم كفاية إنفاذ قواعد المنافسة القائمة، وهو ما يرجع في كثير من الأحيان إلى القيود المفروضة على القدرات أو هيمنة المصالح الخاصة على الهيئات الرقابية في بعض الأحيان، يمنع الدولة من رصد هذه السلوكيات المنافية للمنافسة والتصدي لها على نحو فعال. ونتيجة لذلك، فليس من المستغرب أن تكون تجارب العديد من البلدان النامية مع نتائج السوق مختلطة في أفضل الأحوال.

٥٢- وقد ازدادت الحاجة إلى وجود سياسة وطنية للمنافسة وحماية المستهلك، فضلاً عن التعاون الدولي في هذه المجالات، مع توسع الأسواق العالمية، إلى جانب صعود الشركات الكبرى، الذي أدى في بعض الحالات إلى ممارسات منافية للمنافسة على المستوى الدولي مما يشوه المنافسة على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن توسع الأسواق العالمية لم يشجع فحسب التجارة المشروعة عبر الحدود، بل وعزز أيضاً مختلف أشكال التجارة غير المشروعة. وفي البلدان النامية على وجه الخصوص، تزداد حدة مشكلة المنتجات التي تحمل بطاقات تعريفية مضللة، أو تكون دون المستوى، أو حتى مزورة تماماً. وفضلاً عن أن هذه المنتجات تخدع المستهلكين وتشكل تحديات اقتصادية، فإنها تسبب قلقاً متزايداً من الزاوية الأمنية والصحية والاجتماعية والبيئية. كما أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديداً شبكة الإنترنت كساحة للمعاملات التجارية، قد أضافت تحديات جديدة لحماية المستهلكين والحفاظ على خصوصياتهم.

٥٣- وأصبح المزيد والمزيد من البلدان النامية تستجيب لهذه التحديات المحلية والعالمية للمنافسة وحماية المستهلك من خلال وضع القواعد والأنظمة وإنشاء السلطات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي. وهو أمر لازم ومحل ترحيب. فلا بد من حماية المستهلكين كي يثقوا في الأسواق. كما يجب الحفاظ على المنافسة السليمة في الأسواق إذا أريد للمستهلكين أن يستفيدوا. وبالمثل، يتيح التعاون الدولي للدول إمكانية التصدي بفعالية أكبر للتحديات التي تواجه إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في عالم يزداد عولمة، أو حتى يصبح افتراضياً (في حالة شبكة الإنترنت). ويمكن للمنظمات الإقليمية فيما بين البلدان النامية أن تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد: فهناك مجال واسع لتطوير تطبيق قانون المنافسة المشترك بشكل لا مركزي داخل الدول الأعضاء. كما ينبغي زيادة استخدام جمع المعلومات الاستخبارية وتبادلها بين وكالات المنافسة، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات وإنشاء مصرف بيانات حول قضايا المنافسة التي يمكن أن تؤثر على أكثر من بلد واحد.

٢- رفع مستوى خدمات البنية التحتية

٥٤- تتسم خدمات البنية التحتية – التي تشمل الخدمات المالية والنقل والخدمات اللوجستية والاتصالات والمياه والطاقة – بأهمية حاسمة للتنمية الاقتصادية. فهذه الخدمات هي بمثابة مواد التشحيم للاقتصاد ككل، بما قد يؤدي إلى كثير من الآثار الإيجابية غير المباشرة

على إنتاجية القطاعات الأخرى وأدائها. كما يمكنها أن تسهم في معالجة حالات النقص في البنية التحتية المادية في كثير من البلدان النامية، بما يعزز النمو الشامل. وبالمثل، فإن خدمات البنية التحتية توفر وتدعم الخدمات الأساسية (أي الكهرباء والغاز ومياه الشرب) البالغة الأهمية بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٥- ويؤدي عدم كفاية البنية التحتية الأساسية في كثير من الأحيان إلى عزل كثير من الناس في البلدان النامية بصورة مادية عن الفرص المتاحة في السوق. وذلك يعوق الإنتاج، فضلاً عن رفع تكاليف التجارة. ولا بد من بذل جهود لتحسين الاستثمار في البنية التحتية والخدمات المتصلة بها، على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء. وثمة حاجة لتعزيز بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الإنتاجية الخاصة والمؤسسية، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز مصادر وآليات التمويل المبتكرة (مثل سندات البنية التحتية، والسندات الخضراء، والتمويل المتعلق بالمناخ، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وما إلى ذلك). ويمكن أن يساعد ذلك في رفع مستوى التمويل المطلوب لتطوير البنية التحتية والخدمات المتصلة بها. ومع ازدياد تكامل أنظمة البنية التحتية عبر القارات، كما هو الحال في أفريقيا من خلال مبادرات قومية إقليمية (مثل برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي)، وأسواق الكهرباء المشتركة، يمكن أن تتحقق فوائد كبيرة من وفورات الحجم وتقاسم الموارد. غير أن تكامل أنظمة البنية التحتية سوف يتطلب أيضاً تعاوناً وتنظيماً فعالين على الصعيد الإقليمي.

٥٦- والافتقار إلى فرص الوصول إلى الخدمات المالية، باعتبارها واحدة من العديد من خدمات البنية التحتية، يمكن أن يمثل عائقاً كبيراً أمام فرص الدخل والرفاه الاقتصادي للأفراد، وخاصة بالنسبة للفقراء والنساء والشباب وسكان الريف والمهاجرين ومن يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، وكذلك بالنسبة للشركات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. فعلى سبيل المثال، لا يملك حساباً مصرفياً سوى ٢٠ في المائة من الأفارقة في المناطق الريفية، بالمقارنة مع ٣٨ في المائة من سكان الحضر. ومن المهم رفع مستوى الإلمام بالقواعد المالية الأساسية لهذه الفئات من السكان، وللشركات الصغيرة والمتوسطة، مثلما هو مهم الترويج بشكل استباقي لتوفير الخدمات المالية للجميع. وبالمثل، فإن حقوق الملكية الثابتة، التي تمكّن من توفير الضمانات التي يمكن للأشخاص الاقتراض والاستثمار مقابلها، تُعد عنصراً أساسياً في بناء أسواق تعمل لصالح الجميع. كما أن الإصلاح الزراعي وتوفير فرص الوصول المضمون إلى الأرض وغيرها من الأصول الإنتاجية هي

أمثلة لإصلاحات السياسات الحكومية التي تحسِّن فرص الوصول إلى الأسواق. كما يمكن للخدمات المالية أن تسهِّل التحويلات المالية، التي تعتبر مصدراً هاماً من مصادر تمويل التنمية في عدد من البلدان النامية.

٥٧- ولكي تؤدي خدمات البنية التحتية إلى تحسين أداء الأسواق وتسهم بنجاح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن تكون البيئة المؤسسية والتنظيمية القائمة داعمة لذلك. فعادة ما يعتمد العديد من خدمات البنية التحتية على الشبكات التي تكون مملوكة في الغالب لكيان وحيد، سواء كان كياناً عاماً أو خاصاً، أو محلياً و/أو وطنياً، أو خاضعاً لهيمنة جهة أو بضع جهات من مقدمي الخدمات. وقد يختلف نوع ملكية هذه الخدمات – سواء كانت ملكية الدولة، أو ملكية خاصة، أو شراكة بين القطاعين الخاص والعام، أو مشروع مشترك – طالما تظل تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للحكومة. إلا أنه نظراً لطبيعتها، يتعين أن يعالج التنظيم الاقتصادي الشواغل المتعلقة بالمنافسة، بما في ذلك عدم تماثل المعلومات، وإساءة استخدام الهيمنة، وحماية مصالح المستهلكين (على سبيل المثال، إتاحة فرص الوصول للخدمات للجميع، وتيسر الحصول عليها، وجودتها، والحفاظ على البيئة). والاستقلال التنظيمي عنصر على نفس القدر من الأهمية في توفير خدمات البنية التحتية بصورة فعالة. ويجب على الحكومات وضع إطار تنظيمي ومؤسسي سليم يتوخى تحقيق كفاءة الأسواق والوصول بشكل عادل وميسور لخدمات البنية التحتية.

٣- تهيئة بيئة ملائمة للأعمال التجارية

٥٨- تُشكِّل أعمال القطاع الخاص السوق وتؤثر على حسن أدائها. فالقواعد التنظيمية، مثل سياسة المنافسة وقوانين العمل وحماية البيئة، تكون ضرورية لمنع السلوكيات غير المقبولة ووضع حد أدنى للممارسات التجارية المقبولة. كما أن هناك مجالاً واسعاً لتعزيز "أفضل الممارسات" على نحو استباقي. ويجب علينا تعزيز مساهمة القطاع الخاص وفرادى الأعمال التجارية في تحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك تهيئة بيئة الأعمال المناسبة، وتوفير الحوافز، بحيث يمكن للشركات تطوير مزايا تنافسية لإنجاز المزيد وإنجازه على نحو أفضل.

٥٩- ويؤدي الإبلاغ من جانب الشركات دوراً هاماً في هذا الصدد. فتوفر المزيد من المعلومات، والمزيد من المعلومات الموثوقة، يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، ويعزز الإدارة الجيدة للشركات. وهو يسهل تدفق الاستثمارات، ويساعد في الوقت نفسه على الحد من الفساد وسوء إدارة الموارد.

٦٠- ومن منظور أهداف التنمية المستدامة، فإن تعزيز أفضل الممارسات التجارية المسؤولة يستوجب منا أيضاً مساءلة الشركات والمؤسسات عن الآثار الاجتماعية والبيئية التي تترتب على أعمالها. ويستلزم ذلك أن تتضمن تقارير الشركات عنصراً يتعلق بالمعلومات غير المالية، أي البيئية، والإبلاغ عن الإدارة الاجتماعية وإدارة الشركات. فعندما تفصح الشركات عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة، مثل استخدامها للطاقة والمياه، وسياسات المساواة بين الجنسين ونوعية ظروف العمل للعاملين فيها وما إلى ذلك، يصبح بمقدور المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد للشركات والمشاريع التي تدعم التنمية المستدامة حقاً. غير أن تحقيق المصداقية والفائدة يقتضي منا تنسيق تقارير الشركات وتحسين قابليتها للمقارنة على أساس المتطلبات الدولية والممارسات المثلى.

٦١- ويمكن أن تكون البورصات مفيدة بشكل خاص في تعزيز السلوك المستدام للأعمال التجارية. فهي توجد عند نقاط التقاطع بين المستثمرين والشركات والجهات القائمة على تنظيم الأسواق الرأسمالية. ويعني ذلك أنها في وضع مثالي يمكنها من تعزيز الإبلاغ الأفضل. وقد أثبتت مبادرة البورصات المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة نفسها كمنبر مفيد للتعلم بين الأقران لاستكشاف السبل الكفيلة بعمل البورصات جنباً إلى جنب مع المستثمرين والجهات التنظيمية والشركات لتعزيز شفافية الشركات، وتحسين أدائها في نهاية المطاف، فيما يتعلق بقضايا الإدارة البيئية والاجتماعية وإدارة الشركات وتشجيع النُهج المسؤولة الطويلة الأجل للاستثمار.

٦٢- وتُعد الصناعات الاستخراجية من المجالات المحددة التي يلزم فيها المزيد من الشفافية، بما في ذلك من خلال الإبلاغ. وكما شهد عدد من البلدان النامية الغنية بالموارد، فقد اختفت في بعض الأحيان عائدات كبيرة من استخراج الموارد، إما بسبب الفساد أو الاحتيال الضريبي والتهرب الضريبي، أو بسببهما معاً. ويحرم اختفاء عائدات من هذا النوع أجيالاً كاملة من الموارد اللازمة لبناء حياة أفضل لأنفسهم ولأطفالهم. ومثلما رأينا في بضع حالات، يمكنها أن تغذي زعزعة الاستقرار والصراعات السياسية، التي كثيراً ما تنطوي على فظائع جسيمة تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد أُطلقت مبادرات هامة لمعالجة هذه المشكلة، على سبيل المثال من خلال مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

٤ – الاستثمار في تنمية المهارات والقدرات القيادية

٦٣- تشمل أهداف التنمية المستدامة اتخاذ الحكومات لإجراءات هامة. إذ يجب صياغة واعتماد استراتيجيات وسياسات؛ كما يمكن صياغة وتنقيح أو إصدار القوانين والقواعد التنظيمية؛ وسيلزم تحسين المؤسسات، أو حتى ربما بناؤها من الأساس. وكل ذلك سيقوم به الساسة وموظفوهم في الوزارات أو الهيئات. وفي حين أنه من المهم تعزيز كفاءة الأسواق والأعمال التجارية المسؤولة، فإن هناك حاجة بنفس القدر إلى تحسين المهارات الفنية والقدرات القيادية في الحكومة لتعزيز فعاليتها وقدرتها على الإنجاز.

٦٤- وبالتالي، فإن زيادة الاستثمارات في القدرات البشرية للحكومات تصبح أمراً أساسياً. فيجب أن نكفل توفر مجموعات المهارات السليمة والخبرات الفنية وتحديث القاعدة المعرفية للموظفين في البلدان النامية، وذلك في مواجهة التحدي الهائل المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك أيضاً توفير المساعدة التقنية (بما في ذلك التدريب)، والمزيد من تبادل الخبرات، وتطوير أدوات تقييم الأثر، وبناء قواعد البيانات والقدرات الإحصائية والبرمجيات وغيرها من الأدوات اللازمة لتسهيل اتخاذ القرارات المستنيرة المبنية على الأدلة.

٦٥- والانفصال بين القيادة السياسية الوطنية والخبرات الفنية للإدارات الوطنية هو من أهم القيود التي تواجه الحكومة الفعالة، مما يعيق نجاح استراتيجيات التنمية الوطنية. وتفترض أهداف التنمية المستدامة مستوى جديداً تماماً من اتساق السياسات العامة داخل الحكومات، سواء بين الوزارات وداخل الوزارات على المستويين السياسي والإداري. ولا يمكن اعتبار ذلك أمراً مفروغاً منه. فلا بد من تطوير المهارات القيادية في الحكومة لتلبية المطالب المتزايدة لاستراتيجيات التنمية السليمة واتساق السياسات وتنسيقها وتنفيذ السياسات.

جيم– معالجة نقاط الضعف، وبناء القدرة على التكيف

٦٦- تنطوي حالة الضعف على تقلص القدرة على التعامل مع التغيرات والأزمات والصدمات المفاجئة. ويتمثل أحد أوجه الإجحاف الكبرى في عالمنا في أن الفقراء غالباً ما يكونون الأكثر ضعفاً وتعرضاً للخطر – كأشخاص وكدول على حد سواء. ولذلك، فإنهم

عادة ما يتحملون العبء الأكبر من تكلفة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي بعض الأزمات، كما هو الحال بالنسبة لتغير المناخ، قد يصل ذلك حتى إلى حد أن يصبح مسألة حياة أو موت. وذلك ليس فقط أمراً مشكوكاً فيه من الزاوية الأخلاقية، بل إنه يتعارض أيضاً بصورة مباشرة مع طموحات القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٧- ولذلك لا بد وأن تكون أوجه الضعف، وبخاصة ضعف الفقراء، مصدر قلق عالمي ومحل التزام مشترك بالعلاج. ومن أجل تعزيز فرص التنمية المستدامة التي تعود بالنفع على الجميع حقاً، يجب على البلدان والمناطق والمجتمع الدولي التصدي للتحديات المحددة لضعف الاقتصادات، ومعالجة عدم الاستقرار المالي، ومكافحة تغير المناخ، وتمكين الفئات الأكثر ضعفاً داخل المجتمعات. والوقاية هي أفضل علاج، بطبيعة الحال. ومع ذلك، فإننا بحاجة أيضاً إلى آليات لضمان أن تكون البلدان قادرة على إدارة الأزمات بشكل فعال عند اندلاعها.

١- التغلب على التقلبات المالية والاقتصادية

٦٨- مع استمرار تداعيات الأزمة المالية، تضاعف الحالة الاقتصادية العالمية الحالية تحديات التقلبات المالية والاقتصادية. فهذه التقلبات وقصر الآجال ودورات الازدهار والكساد لا تهدد فقط بتأخير الانتعاش الاقتصادي، ولكنها يمكن أيضاً أن تؤدي بالبلدان إلى التخلف مرة أخرى في التنمية الاقتصادية، وخاصة إذا اندلعت أزمات جديدة. ويكمن جانب من المشكلة الأساسية في عدم الاستقرار البنيوي الذي يصاحب الأسواق المالية غير الخاضعة للتنظيم. وتؤدي التقلبات السريعة في أسواق الأصول وقيم العقارات وأسعار الصرف على الأرجح إلى زيادة انعدام الثقة بالنسبة للاستثمارات والحد من آفاق التخطيط وتشجيع الاستراتيجيات الدفاعية والمضاربة التي يمكن أن تؤثر سلباً على سرعة واتجاه النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ويصدق ذلك بصفة خاصة في القطاعات المعرضة لسلوك القطيع، مثل الاستثمارات العقارية السكنية والتجارية، وإن كان من الممكن حدوثها أيضاً في القطاعات الإنتاجية.

٦٩- وهكذا، كانت إحدى القوى الرئيسية المحركة للضعف الاقتصادي في السنوات الأخيرة تتمثل في الأموَّلة العالمية غير الخاضعة للتنظيم وحركات رؤوس الأموال الكبيرة، ومعظمها قصيرة الأجل، التي أدت إليها. وبطبيعة الحال، فإن ازدياد التكامل المالي ينطوي على

إمكانية تعزيز فرص الحصول على التمويل الخارجي للتنمية. إلا أنه لم يكن هناك، حتى الآن، سوى صلة ضعيفة بين اندماج معظم الاقتصادات النامية والانتقالية في الأسواق المالية العالمية وبين التنمية على المدى الطويل فيها. بل وشهدت هذه الصلة المزيد من الضغوط في السنوات الأخيرة بسبب السيولة المفرطة الناتجة عن الاندماج في الأسواق المالية العالمية. وكانت وعود العائدات الأعلى على تدفقات رؤوس الأموال في البلدان النامية، وتصور أنها تشكل مخاطر أقل من ذي قبل، قد جعلت البلدان النامية بديلاً جذاباً لمستثمري المؤسسات الدولية. وأصبحت تدفقات رؤوس الأموال الدولية الكبيرة التي يزداد حجمها وتقلباتها، وخاصة التدفقات المضاربة القصيرة الأجل، تُعرِّض البلدان النامية لمخاطر دورات الازدهار والكساد المالية(١١).

٧٠- ويؤثر هذا التأثير المتنامي للأسواق المالية على سياسة الاقتصاد الكلي المتبعة محلياً. فعلى وجه التحديد، تحدث التدفقات المالية القصيرة الأجل المفرطة تغييراً في المؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي، وتؤثر على السياسة العامة بطرق يمكن أن تؤثر سلباً على إمكانيات النمو والتنمية المستدامة. وكما رأينا في الأزمات المالية الأخيرة، تميل الحكومات في نهاية المطاف وبصورة عامة إلى تحمل المخاطر والتكاليف الناجمة عن فشل المضاربات والأسواق الخاصة. وبالتالي، ينتهي الأمر بأن يتحمل المواطنون العبء الأكبر.

٧١- وفي ضوء ذلك، يجب تحسين إدارة الأموَّلة وآثارها على الاقتصاد الكلي، وكذلك تعزيز الصلة بين السياسات المالية والنقدية وبين تحقيق أهداف التنمية. ويجب أن يدخل تعزيز القواعد التنظيمية على الصعيدين المحلي والعالمي في صلب الجهود المبذولة للاستفادة من فوائد التمويل الدولي. ومن المسلم به على نحو متزايد، بما في ذلك من جانب المؤسسات المالية الدولية، أن المزج الرشيد بين ضوابط رأس المال وإدارة سعر الصرف، بما في ذلك من خلال التأثير على كمية وتكوين تدفقات رؤوس الأموال، يمكن أن يساعد في الحفاظ على فرص الوصول إلى التمويل الخارجي المنتج، مع تشجيع الاستثمار المحلي في نفس الوقت. كما أن هناك ضرورة لتبني سياسات مالية وصناعية استباقية لتوليد الهياكل والظروف التي تدعم نمو الإنتاجية المحلية والتوسع في الطلب الكلي. وبالنظر إلى أن الأمر يمكن أن ينتهي إلى تكدس الديون الخاصة على البلدان، وليس أقلها من خلال عمليات

(١١) رغم أن البلدان المتوسطة الدخل عادة ما تكون أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي، وتبدو لذلك أكثر انكشافاً أمام آثار الأموَّلة، فإن أحجام تدفقات رؤوس الأموال، بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وآثارها على الاقتصاد الكلي، التي يناقشها هذا الفصل، تنطبق على جميع الاقتصادات النامية والانتقالية.

الإنقاذ في الأزمة المالية، فإنه يتعين على البلدان أن تزن بعناية المخاطر المحتملة لهذا الاقتراض، وأن تتبع إدارة نشطة للديون، خاصة عندما تكون هناك فروق لا يستهان بها في أسعار الصرف وآجال الاستحقاق. وسيتطلب ذلك أيضاً مواصلة بذل الجهود لتعزيز قدرة البلدان النامية على تحليل محافظ ديونها، وهو ما يستلزم توفير المساعدة التقنية. وكل هذه التدابير المحلية يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع إجراءات أكثر تصميماً على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٢- التصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي

٧٢- تغير المناخ هو التحدي المشترك الأعظم في عصرنا. وتتمثل الاستجابة الملموسة لهذا التحدي في اعتراف المجتمع الدولي بأن التنمية المستدامة يجب أن تكون في صلب جدول أعمال التنمية في السنوات المقبلة. وعلاوة على ذلك، فقد شرع المجتمع الدولي، بتحديده الأهداف العالمية المشتركة (أي أهداف التنمية المستدامة)، في إدراك أنه ليس بمقدور تلك الحلول القائمة على السوق المتبعة في الماضي القريب أن تقدم حلولاً لذلك التهديد. غير أنه في ساحة اقتصادية عالمية تفتقر إلى التكافؤ، يجب على الحلول المتعددة الأطراف البناء على الإقرار بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في نفس الوقت لكافة أطراف المجتمع الدولي. كما يجب أن توفر حيزاً كافياً يسمح للبلدان بمتابعة خطط سياساتها العامة وفقاً للتحديات والقيود المحددة التي يواجهها كل منها. وحتى في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً[١٢]، فإن تغير المناخ سيؤثر مباشرة على الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. فبالنسبة للتجارة، سيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم مشاكل النقل والمشاكل اللوجستية للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وللمناطق النائية الضعيفة في غيرها من البلدان. وتتسم البنية التحتية للنقل وخدماته بأهمية محورية للعولمة والتنمية التي تقودها التجارة. وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع منسوب مياه البحر والظواهر الجوية الحادة وارتفاع درجات الحرارة يمكن أن يتسبب في تأخير وانقطاع وصلات النقل البالغة الأهمية، مثل الموانئ والمطارات، مما سيكون له تداعيات اقتصادية هامة. ويجب علينا تعزيز قدرة البنية

(١٢) للاطلاع على التنبؤات الأخيرة لتغير المناخ، انظر: الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ٢٠١٣، *Climate Change 2013: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Fifth Assessment Report of the Intergovern-mental Panel on Climate Change* (Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and New York, United States of America).

التحتية الرئيسية للنقل على تحمل آثار تغير المناخ، حتى نجد استراتيجية للتنمية المستدامة على المدى الطويل.

٧٣- ومن الممكن أيضاً أن تؤدي الإجراءات المتخذة للحد من انبعاثات الكربون على المستوى العالمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة تكلفة النقل. ويمكن لذلك أيضاً أن يؤثر سلباً على صادرات البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، تظهر بيانات الأونكتاد أن البلدان النامية في أفريقيا وأوقيانوسيا، بما فيها العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، تدفع بالفعل لنقل سلعها وخدماتها على الصعيد الدولي ما يزيد في المتوسط بما يتراوح بين ١٠ و٣٠ في المائة عن المتوسط العالمي. وبالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأساسية، ترتفع حصة تكاليف النقل في أسعار السلع المصدرة بشكل خاص. وثمة حاجة لضمان ألا تقع أية تكاليف إضافية للتجارة والنقل مما يلزم لمكافحة تغير المناخ على الفئات الأفقر بصورة غير متناسبة.

٧٤- كما يواجه التنوع البيولوجي ضغوطاً خطيرة نتيجة للنشاط البشري. وقد شهدنا بالفعل انقراض أعداد كبيرة من الأنواع، بينما يواجه العديد من الأنواع الأخرى التهديد بالانقراض. ولا يفعل تغير المناخ سوى التعجيل بهذه الاتجاهات المقلقة بدرجة أكبر. ويؤثر تقلص التنوع البيولوجي سلباً على المجتمعات والاقتصادات والبيئة، بما في ذلك من خلال اشتداد انعدام الأمن الغذائي وتقويض التوقعات الاقتصادية والنمو مستقبلاً. فاستنزاف الموارد السمكية من خلال الممارسات الضارة وغير المستدامة، على سبيل المثال، يهدد سبل معيشة الملايين من المجتمعات المحلية المعتمدة على البحر، كما يهدد الأمن الغذائي على المدى الطويل في العالم بشكل عام. وتتعرض صحة المحيطات والبحار أيضاً لتهديد خطير من جراء تراكم ثاني أكسيد الكربون في مياه البحر، وتعدد مصادر التلوث (من تسرب النفط إلى النفايات البلاستيكية)، وارتفاع درجة حرارة المياه ومستوى سطح البحر، واستخراج المعادن الذي يضر بقاع البحار.

٧٥- ويتمثل أحد التحديات الأساسية للسنوات الخمس عشرة القادمة في التحول من الأنشطة الاقتصادية والحوافز الضارة التي تؤثر على التنوع البيولوجي في العالم إلى الأنشطة الجديدة المستدامة التي توفر بديلاً اقتصادياً حقيقياً للبلدان والمجتمعات المحلية الغنية بالموارد البيولوجية. ويمكن أن يكون تعزيز التجارة المستدامة في منتجات وخدمات التنوع البيولوجي أداة رئيسية لاجتذاب الاستثمارات في ميدان حماية الأنواع. فهو يخلق حوافز لضمان استمرارية التنوع البيولوجي. كما أنه يتصدى لقوى السوق التي تميل إلى

تجاهل تكلفة فقدانه. وقد بلغت المبيعات في "التجارة البيولوجية" ٥,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٢، مما يدل على تحولها بوضوح من سوق خضراء متخصصة سابقاً إلى قطاع فرعي أقوى من قطاعات الاقتصاد في كثير من البلدان النامية. ولا يزال هناك متسع لتحقيق المزيد من النمو.

٧٦- وبالمثل، فإن تخفيف الآثار والتكيف معها يتيحان إمكانيات لتعزيز الاستثمارات وتحديث البنية التحتية البالغة الأهمية. ويمكن أن يوفر التحول إلى مسارات منخفضة الانبعاثات في النمو الاقتصادي إلى نشوء "صناعات خضراء" و"وظائف خضراء" جديدة محتملة، فضلاً عن الحد من التعرض لآثار تغير المناخ. ويشتد اليوم الطلب بين المستهلكين على السلع والخدمات الخضراء التي تراعي البيئة، مثل الأغذية العضوية، التي يمكن أن تدعم التنويع في المزيد من المنتجات والصادرات الخضراء. كما أن التوسع في استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة يمكن أن يُستخدم لتعزيز وصول الطاقة لجميع المواطنين، حيث إن الطاقة المتولدة من هذه التكنولوجيات يمكن أن تصل إلى المناطق الريفية والنائية دون ربطها بشبكات الطاقة.

٣- التنويع في الاقتصادات الأكثر ضعفاً وانكشافاً

٧٧- تزداد حدة الانكشاف والضعف الهيكلي بشكل خاص في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الخارجة من النزاعات. ويكون ضعفها، في نفس الوقت، سبباً ونتيجة لاستمرار تخلفها عن ركب التنمية الاقتصادية. ولمعالجة هذا التحدي، يجب على جميع الاقتصادات الضعيفة هيكلياً وضع استراتيجيات سليمة لبناء القدرة على الصمود.

٧٨- والمرونة الاقتصادية تعني، في جوهرها، بناء القدرات الإنتاجية بطريقة تؤدي إلى تنويع الاقتصاد، وبالتالي حفز خلق المزيد من الوظائف، وتوليد دخل أفضل، وتحسين سبل العيش المستدامة. والاقتصادات المُنوعة بشكل جيد عادة ما تتحمل الصدمات الخارجية بشكل أفضل، وتخلق المزيد من فرص النمو الشامل للجميع من خلال توفير فرص العمل اللائق.

٧٩- ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في عملية التنويع في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في السعي لتحقيق "مزيج ذكي من المنتجات"

للاستجابة لتطور الطلب العالمي. وأمثلة خيارات التخصص الاقتصادي الناجحة استناداً إلى الأصول الطبيعية والثقافية تشمل مزيج المنتجات من السلع والخدمات القابلة للتصدير في مجالات مثل تجهيز المنتجات المعدنية (مثل البوكسيت والماس، وما إلى ذلك)، والمنتجات الغذائية العضوية (بما في ذلك الفواكه والخضروات الخام والمعلبة)، وخدمات السياحة الدولية المتخصصة (بما في ذلك الخدمات الصحية والخدمات الثقافية)، وتوفير وسائل النقل والخدمات اللوجستية وخدمات المرور العابر، وتصدير الخدمات المتصلة بالأعمال التجارية، وخدمات الاستعانة بمصادر خارجية. ويمكن أن يكون للمزيج الذكي من المنتجات أثر تحفيزي على طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الاقتصادية، ويمكن أن يشجع الاستثمار الأجنبي والمحلي في سلع أو خدمات أخرى. فتطوير أحدث مرافق النقل الجوي، على سبيل المثال، لن يكون تحركاً منطقياً لزيادة القدرة التنافسية في السياحة الدولية فحسب، بل يمكن أن يكون أيضاً حافزاً قوياً للمستثمرين المباشرين الأجانب لاستكشاف الفرص الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٨٠- كما أن بناء المرونة من خلال التنويع الاقتصادي أمر بالغ الأهمية عندما تخطط البلدان للخروج من حالة البلدان الأقل نمواً. وقد حدد برنامج عمل اسطنبول (برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠) هدفاً صريحاً يتمثل في تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. إلا أنه لم يخرج، حتى الآن، من فئة أقل البلدان نمواً سوى أربعة بلدان على مدى ٤٤ عاماً. ويتعين القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير لتشجيع التحول الهيكلي اللازم لأقل البلدان نمواً. كما أن الخروج من وضع أقل البلدان نمواً لا يتحقق إلا بتكاليفه. وذلك ما يستلزم بدرجة أكبر أن تبني البلدان التي على وشك الخروج من تلك الفئة المرونة اللازمة لإدارة المرحلة الانتقالية على المدى الطويل.

٤- إحداث تحول في الاقتصادات الريفية للقضاء على الفقر

٨١- رغم تراجع الفقر في العالم، كان التقدم المحرز في هذا الصدد متفاوتاً. ففي معظم البلدان النامية، يتركز الفقر بشكل رئيسي في المناطق الريفية. ومع وجود ثلاثة أرباع الفقراء المدقعين في العالم في المناطق الريفية، فإن التنمية الريفية ستتسم بأهمية مركزية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك أيضاً إمكانات مهمة غير مستغلة للتحول الهيكلي، وبالتالي القضاء على الفقر في الاقتصادات الريفية. ومن شأن هذا التحول أن يفيد المدن

أيضاً عن طريق إبطاء تدفق الهجرة من الريف إلى الحضر والحفاظ على وتيرة استدامة التحول الحضري.

٨٢- وتظل الزراعة تتسم بأهمية بالغة، وبخاصة في ميداني العمالة والأمن الغذائي. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تبدو الزراعة إلى حد بعيد القطاع الذي يتحقق فيه أعلى قدر من المرونة فيما يتعلق بالنمو، مما يشير إلى أن الاستثمارات ينبغي أن تستهدف ذلك القطاع. ومن المحتم أن تلعب زراعة الحيازات الصغيرة، باعتبارها الدعامة الأساسية للاقتصاد الريفي، دوراً رئيسياً في النمو. ومن الضروري زيادة إنتاجية الحيازات الزراعية الصغيرة بما يسمح بزيادة إنتاج الأغذية الأساسية للاستهلاك المنزلي وللسوق عند معالجة التحديات التي تواجه تحسين البنية التحتية. ويمكن تحسين الأمن الغذائي من خلال اتخاذ إجراءات تستجيب للاحتياجات العاجلة للفئات الضعيفة (شبكات الأمان) وتسهم في تحقيق المرونة على المدى الطويل، على النحو المبين في نهج المسار المزدوج لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التابعة للأمم المتحدة.

٨٣- غير أنه ليس من المرجح أن تكون الحيازات الزراعية الصغيرة كافية وحدها لتلبية الاحتياجات الغذائية لأعداد السكان المتسارعة النمو والتحضر في المستقبل؛ ولا من المرجح أن تكون في حد ذاتها محركاً كافياً للنمو. فالاستثمارات الواسعة النطاق في مجال الزراعة ستكون ضرورية، مع ضمان الالتزام بمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول في نفس الوقت.

٨٤- ومع ذلك، فإن الزراعة ليست سوى جزء من الصورة. إذ سيكون من الضروري تنويع العمالة الريفية وتحويلها إلى الأنشطة غير الزراعية للتعجيل بالحد من الفقر. وكثيراً ما يكون نمو الأنشطة غير الزراعية مدفوعاً بالنمو الزراعي، ويمكن أن يحفز خلق فرص العمل المحلية. كما أن سد الفجوة بين الجنسين في التعليم وفرص الحصول على الموارد الإنتاجية يمكن أن يعزز بدرجة كبيرة تمكين المرأة والدخل الزراعي.

٨٥- ويتسم ضمان شبكات النقل والخدمات اللوجستية الريفية بنفس القدر من الأهمية. ويواجه العديد من البلدان النامية نقصاً شديداً في البنى التحتية للنقل في المناطق الريفية، فضلاً عن الخدمات اللوجستية، مما يمكن أن يعيق قدراتها التنافسية. ومن الأهمية بمكان ربط المنتجين الفقراء في الزراعة والغابات ومصائد الأسماك بشكل مفيد بالأسواق الإقليمية والعالمية لمنتجاتهم. ويمكن أن تسهم قطاعات مثل التجارة البيولوجية والوقود

الحيوي والزراعة العضوية والحراجة المستدامة ومنتجات الغابات ومصائد الأسماك في تحقيق التنمية والحد من الفقر والاستدامة.

٥- عدم السماح بتخلف أحد عن الركب وتمكين المرأة

٨٦- أصبح اتساع التفاوتات سمة بارزة في الاقتصاد العالمي على مدى السنوات الثلاثين الماضية، مما لا يقتصر على إثارة الشواغل ذات الطابع الاقتصادي فحسب، بل والمخاوف ذات الطابع الاجتماعي والسياسي أيضاً. والتفاوت بين الجنسين جزء مهم لا يتجزأ من التفاوتات الاقتصادية، وهو يأخذ أشكالاً متعددة، بما في ذلك في سوق العمل حيث تحصل النساء عموماً على أجور أقل. ففي بعض البلدان، تحصل النساء في المتوسط على أجور أقل من الرجال بنسبة ٣٠ في المائة. وفي بلدان أخرى، يجري منعهن من بعض فرص العمل تماماً. وعلى نطاق العالم، تعمل ٥٣ في المائة من جميع النساء العاملات، اللاتي يبلغ عددهن نحو ٦٠٠ مليون نسمة، في وظائف غير مستقرة في أعمال حرة أو أعمال منزلية أو أعمال عائلية بدون أجر. وهذه الفوارق بين الجنسين تنشأ عن استمرار تقسيم سوق العمل حسب نوع الجنس في الأنشطة الاقتصادية، وعدم تكافؤ أعباء أعمال الرعاية والمسؤولية الأسرية، وعدم المساواة في فرص الحصول على الموارد، وتدنيم تلك التقسيمات والتباينات.

٨٧- ويمكن أن تلعب المرأة دوراً رئيسياً في جميع قطاعات الاقتصاد، في حين أنها كثيراً ما تلقى التجاهل. وحالياً، تلعب المرأة بالفعل دوراً رئيسياً في قطاعات الزراعة والاقتصادات الريفية غير الزراعية والصناعات التحويلية كثيفة العمالة. ولذلك، فإن معالجة القيود الجنسانية التي تعيق تحقق إمكانات المرأة بشكل أكثر فعالية، وبالنسبة للاقتصاد ككل، أمر بالغ الأهمية للتحول الاقتصادي. والتقاعس عن القيام بذلك يقلل الكفاءة ويضعف استجابات العرض على حد سواء. ولو توفرت للنساء في جميع أنحاء العالم نفس فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية التي تتوفر للرجال، فإن بمقدورهن زيادة عائدات مزارعهن بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة، وزيادة الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و٤ في المائة. ويلزم تبني سياسات استباقية لكسر أنماط الاستبعاد الحالية، والسماح للنساء بتحقيق إمكاناتهن، وبناء اقتصادات ومجتمعات أكثر حيوية.

دال– تعزيز التعددية وإيجاد حلول مشتركة

٨٨- منذ سبعين عاماً، تبنت شعوب العالم التعددية للحيلولة دون تكرار الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية من خلال زيادة فعالية العمل الجماعي العالمي وإقامة هيكل اقتصادي عالمي جديد. وفي عام ٢٠١٥، تقف التعددية في مفترق طرق. وتشتد الحاجة للعمل الجماعي العالمي للتصدي للتحديات العابرة للحدود إلى أقصى مستوى لها على الإطلاق. غير أن الحلول الجماعية المعروضة قليلة.

٨٩- وتتسم التعددية بأهمية محورية لتقديم هذه الحلول الجماعية. فالتعددية وحدها يمكنها تجنب حدوث كارثة بيئية عالمية. والتعاون المتعدد الأطراف وحده يمكنه تصحيح سوء الإدارة الاقتصادية في الآونة الأخيرة، الذي تسبب في الكساد العظيم، ووضع الاقتصاد العالمي على طريق الانتعاش الحقيقي. والتعاون المتعدد الأطراف وحده يمكنه أن يقلل إلى الصفر حالات الحرمان الاجتماعي التي تبقي الملايين في أغلال الفقر المدقع أو في إسار التفاوتات.

٩٠- أما أهداف التنمية المستدامة، والطموحات العالمية التي تجسدها، فإنها تتيح للمجتمع الدولي فرصة لفتح صفحة جديدة وإعادة وضع التعددية والتعاون الاقتصادي العالمي القوي على المسار الصحيح.

١- دعم الحوكمة الاقتصادية العالمية وإصلاح النظام المالي الدولي

٩١- إن توفر الدعم المتعدد الأطراف أمر حيوي لإيجاد بيئة اقتصادية عالمية مستقرة. فالتعاون الاقتصادي الدولي الأكثر شمولاً والأفضل تنسيقاً يمكن أن يعزز الاقتصاد العالمي، ويؤدي إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية على نحو أفضل، وتحسين القواعد التنظيمية المالية، والمساعدة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية. وينبغي للحوكمة الاقتصادية العالمية أن تكمل قدرات الدولة. وينبغي الاضطلاع بإصلاحات النظام المالي الدولي بغية زيادة المشاركة الجماعي للبلدان من مختلف مستويات التنمية.

٩٢- ونحن ندرك أنه يتم إحراز تقدم تدريجي نحو مؤسسات أكثر إنصافاً لصنع القرار الاقتصادي العالمي. وكان إنشاء مجموعة العشرين في أعقاب أزمات أواخر التسعينات من القرن الماضي بمثابة إقرار بضرورة البحث عن حلول جماعية للاستقرار المالي الدولي يكون

من شأنها إدماج وجهات نظر الاقتصادات النامية والانتقالية الرئيسية. غير أنه رغم الجهود المبذولة لتنسيق الاستجابة العالمية للأزمة العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والتي بدأت في الاقتصادات المتقدمة وسببت لها أشد الأضرار، فإن صنع القرار الاقتصادي العالمي لا يزال أبعد ما يكون عن الفعالية أو الشمول. ولا تزال البلدان النامية خارج مجموعة العشرين مهمشة نسبياً. وعلاوة على ذلك، فإن إصلاحات الهيكل المالي الدولي التي طال انتظارها لا تزال متعثرة، مما يحد من الدرجة التي يمكن بها للبلدان النامية أن تشارك بصورة معقولة في حوكمة الاقتصاد العالمي.

٩٣- وبعد مرور سبع سنوات، وعلى الرغم من التقدم الأولي المحرز، فإن الاستجابة العالمية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تكشف علامات مثيرة للقلق على العودة إلى "أسلوب بقاء الأمور على حالها". فقد تركزت هذه الاستجابة، حتى الآن، على الحد من الضرر دون إصلاح حقيقي للنظام المالي. وبالمثل، فإن مزيج السياسات الانكماشية الحالية قد ترك أثره على آفاق النمو، ولم تتعاف المالية العامة، وكان الانتعاش الاقتصادي الأوسع دون المتوسط في الحالات التي حدث فيها. وجنح العديد من البلدان إلى استخدام التدابير الحمائية وتخفيضات العملة التنافسية للحفاظ على قدراتها التنافسية في غياب نمو الإنتاجية. ويتسم الإشراف على هذه القضايا ومتابعتها بصورة متعددة الأطراف بالأهمية في هذا الصدد، وبخاصة لضمان توفر رؤية شاملة للجهود الرامية إلى تنسيق النمو القوي والمستدام والمتوازن على الصعيد العالمي.

٩٤- وسيتطلب تصحيح الركود العالمي الممتد الحالي تنسيق السياسات النقدية والمالية والهيكلية على المستوى الدولي. وتشمل أولويات السياسات العامة بذل الجهود لتعزيز الطلب من خلال السياسات والبرامج المالية التوسعية لتعزيز المهارات والتوسع في الائتمانات الموجهة نحو الاستثمار الحقيقي وتلبية احتياجات المستهلكين على المدى القصير. كما تشمل اتباع سياسات متسقة لرفع دخل العمال وزيادة الاستهلاك دون زيادة ديون الأسر المعيشية، والتنسيق الدولي لضخ الطلب العالمي الإضافي، مع التقليل من مخاطر اندلاع الأزمات المالية نتيجة للاختلالات الخارجية غير المتناسبة.

٩٥- كما يلزم استمرار اليقظة والبحث عن الحلول المبتكرة المتعددة الأطراف لضمان القدرة على تحمل الديون، والعمل من أجل إيجاد آلية متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية يكون من شأنها حماية حقوق المقترضين والمقرضين، وتشجيع التوصل إلى تسويات في حالات الأزمات. ونظراً لشيوع انخفاض أسعار الفائدة على المستوى العالمي، يلجأ

العديد من البلدان النامية، وبخاصة من انضمت حديثاً إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، إلى القروض السيادية بأسعار السوق بشكل متزايد. وفي السنوات الخمس الماضية، لجأ أكثر من عشرة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون سابقاً إلى أسواق الديون السيادية. ويعكس ذلك تنامي قدرة البلدان على الحصول على التمويل دون الحاجة إلى المساعدات الدولية، ولكن يبقى الخطر متمثلاً في أن الصدمات الخارجية أو الزيادة المفاجئة في أسعار الفائدة يمكن أن تهدد قدرة هذه البلدان على تحمل الديون. ونحتاج أيضاً إلى إجراءات منظمة لتسوية الديون السيادية، تستفيد من خبرات قوانين الإفلاس الوطنية.

٩٦- كما أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب إصلاح النظام المالي الدولي. فالبيئة العالمية الحالية تتسم من ناحية بانخفاض أسعار الفائدة إلى مستويات تاريخية ونقص الطلب وتراجع حصة الأجور ونقص الاستفادة من القوى العاملة بشكل فادح، ومن ناحية أخرى بتراكم الديون الهائلة وارتفاع حصة الأرباح والإفراط في الاستدانة المالية والتدفقات المالية القصيرة الأجل والكبيرة المتقلبة. وقد أدى استمرار التقلبات المالية إلى تكديس الاحتياطيات بصورة وقائية، مما قد يتطلب الأخذ بقواعد تنظيمية تحوطية على المستوى الكلي، وإدارة تدفقات رؤوس الأموال لضمان ألا يؤدي عدم الاستقرار المفرط للنظام المالي الدولي إلى تهديد الانتعاش الاقتصادي ونمو التجارة على الصعيد العالمي. ومن الأهمية البالغة في هذا الصدد بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير أنظمة مالية متماسكة ومتسقة وتتسم بالشفافية.

٢- تعزيز الشراكات العالمية من أجل التعاون الإنمائي وتمويل التنمية

٩٧- تظل المساعدة الإنمائية الرسمية تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للبلدان التي تعتمد على المساعدات، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وينبغي على مانحي لجنة المساعدة الإنمائية الوفاء بالالتزام القائم منذ وقت طويل الأمد بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين لهذه المساعدات، بالإضافة إلى مواصلة تحسين نوعية وفعالية المعونات. ومن الضروري احترام مبدأ الإضافة إلى الموارد فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وألا ينتهي الأمر ببعض مصادر التمويل الجديدة والمبتكرة قيد المناقشة إلى تمييع هذا الالتزام. ويمكن توجيه تكوين تدفقات المعونة بشكل أكثر استهدافاً نحو القطاعات الاقتصادية التي تمكِّن المستفيدين من تعبئة مواردهم الخاصة من أجل التنمية وخلق القدرات الإنتاجية الجديدة، دون تحويل الموارد بعيداً عن القطاعات الاجتماعية. والقدرات الإنتاجية والتحولات

الهيكلية اللازمة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية البشرية تتطلب زيادة كبيرة في تخصيص الموارد للقطاعات الإنتاجية. وتظل مبادرة المعونة من أجل التجارة التي أُعلنت عام ٢٠٠٥ تتسم بأهمية خاصة في سياق التجارة والتنمية. ولضمان أن تكون المعونة من أجل التجارة هي أيضاً معونة من أجل التنمية، يمكن أن يستمر تحسين فعالية المبادرة، ويمكن أن تستمر مواءمة أولوياتها على نحو أفضل مع القيود الملزمة في البلدان المتلقية.

٩٨- وفي حين ينبغي أن تظل البلدان المتقدمة المصدر الرئيسي لتمويل التنمية، فإن البلدان النامية التي يمكنها القيام بذلك يجب أيضاً أن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في تمويل التنمية، ليس أقله من خلال مختلف آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويوفر ظهور مصارف جديدة للتنمية فيما بين بلدان الجنوب بداية جديدة لتمويل بديل طويل الأجل. وقد يكون من الممكن خدمة الاقتصاد العالمي بشكل أفضل اليوم من خلال شبكة أقوى من المؤسسات التي تضم مصارف التنمية الإقليمية القائمة والجديدة، في حين يمكن لمصارف التنمية الوطنية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تلعب أدواراً متكاملة ويدعم بعضها البعض.

٣- زيادة فعالية النظام التجاري المتعدد الأطراف في العقود المقبلة

٩٩- كان النظام التجاري العالمي من القوى الهامة المحركة لاندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، كما وفر منتدى قائماً على القواعد لتسوية النزاعات التجارية وللتعبير عن مخاوف الاقتصادات الصغيرة. واجتذب النظام أيضاً أعضاء جدداً، بما اقترب بالنظام بالتالي من العالمية. ولذلك، فرغم النكسات المتكررة، يظل النظام التجاري المتعدد الأطراف يمثل منفعة عامة عالمية تشتد الحاجة إليها. غير أنه في السنوات السبع التي انقضت منذ الأزمة العالمية، لم يعد نمو التجارة إلى مستوياته قبل الأزمة، وأصبحت سياسات التجارة تخضع لتدقيق متزايد. كما أصبح أثرها على التنمية محل تساؤل. وفي ضوء تحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين، أصبح بالتالي تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف كمنفعة عامة عالمية ذات زخم وأهمية متجددين أمراً لازماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠٠- والنظام التجاري الدولي هو الأساس الذي يقوم عليه الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة في تعزيز التنمية المستدامة. وخلال السنوات العشرين الماضية، كان التعاون المتعدد الأطراف عاملاً أساسياً في العمل على إقامة نظام تجاري دولي منفتح، وقابل للتنبؤ، وغير تمييزي، فضلاً عن عدالته، وتحسين إدارة شؤون التجارة، وتعزيز النمو الاقتصادي القائم

على القواعد. وتظل هناك تحديات في معالجة اختلالات النظام. وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، ستؤدي سياسات التجارة إلى جانب الاستراتيجيات الإنمائية الأوسع نطاقاً إلى تحسين البيئة التجارية وتحفيز التنمية الشاملة والمستدامة. وعلى الصعيد العالمي، يمكن لمنظمة التجارة العالمية، من خلال تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واختتام خطة الدوحة للتنمية مع الحفاظ على بعدها الإنمائي، أن تساعد على توليد المزيد من التجارة المستدامة.

١٠١- وكان انعقاد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٣ مكسباً جاء في الوقت المناسب بالموافقة على "مجموعة تدابير بالي"، بما في ذلك اتفاق تسهيل التجارة والقرارات المتعلقة بالزراعة والقطن والتنمية وقضايا أقل البلدان نمواً. وتتسم كل هذه الأمور بالأهمية من منظور التنمية. غير أن ذلك يجب أن يكون الخطوة الأولى فحسب في سبيل إعادة تنشيط منظمة التجارة العالمية ومفاوضاتها المستمرة منذ وقت طويل بشأن خطة الدوحة للتنمية. وفي المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، يمكن، ويجب، اتخاذ خطوات حاسمة إلى الأمام بشأن القضايا الرئيسية الأخرى من خطة الدوحة للتنمية، مع إعطاء الأولوية لقضايا التنمية.

١٠٢- وتسخير التجارة العالمية من أجل التنمية يتجاوز اليوم المسائل التقليدية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، بل ويتجاوز أحياناً جدول أعمال المفاوضات الحالية لمنظمة التجارة العالمية. فقد أصبحت أنماط وسياسات التجارة اليوم أكثر تعقيداً وتعدداً في جوانبها. فخصائص المنتجات ومتطلباتها تساعد على حماية الصحة والبيئة، ولكنها تؤثر على التجارة وتترك تأثيراً غير متناسب على أقل البلدان نمواً. وثمة حاجة، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لتحسين الشفافية المسبقة وتقارب القواعد التنظيمية المتعلقة بالتدابير غير الجمركية. وينبغي أن يساعد ذلك البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأقل نمواً، على مواجهة التحديات التي تشكلها التدابير غير الجمركية لفرص وصولها إلى الأسواق، ولاستخدام التدابير غير الجمركية كأدوات لإحراز تقدم في مجالات من قبيل الأمن الغذائي وحماية البيئة.

١٠٣- وقد أثار انتشار اتفاقات التجارة العميقة على المستويات الثنائية والإقليمية والإقليمية الكبرى والمتعددة أسئلة حول علاقاتها واتساقها مع العمليات والاتفاقات المتعددة الأطراف. وأصبح من الطبيعي الآن أن تكون جميع البلدان تقريباً أطرافاً في واحدة أو أكثر من هذه الترتيبات، وتريد البلدان الحفاظ على حرية الاستفادة من الوسائل المتاحة لتعزيز مصالحها التجارية مع البلدان الشريكة. وحتى مع ذلك، يمكن بذل المزيد من الجهود

لكفالة زيادة اتساق مختلف قواعد هذه الاتفاقات ودعمها لبعضها البعض. ويتسم ذلك بالأهمية بصفة خاصة عندما يؤثر تقارب القواعد التنظيمية المنشودة في إطار اتفاقيات التجارة الإقليمية على البلدان النامية التي ليست أطرافاً في هذه الاتفاقيات. إذ ينبغي أن يكون بمقدور هذه البلدان التكيف مع أي آثار يحتمل أن تنشأ على أوضاع السوق والتخفيف منها. وبشكل أعم، لا بد من ضمان أن تكون الاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف بمثابة أحجار بناء واقعية لتعددية أقوى. ويجب أن يتمثل الهدف في تعزيز نزعة إقليمية مفتوحة، وليست مغلقة، لتجنب قيام نظام تجاري أكثر تفتتاً وانغلاقاً. وبالتوازي مع ذلك، علينا أن نعزز التعددية نفسها، من خلال إحراز تقدم في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، باعتبارها الترياق الأكثر فعالية للمخاطر الناجمة عن اتفاقات التجارة الإقليمية المنغلقة على نفسها.

٤– تعزيز اتساق السياسات لأجل الاستثمار للتنمية المستدامة

١٠٤– تنشأ تحديات سياسات الاستثمار الدولية اليوم من ضرورة التنمية المستدامة والدور المتزايد للحكومات في الاقتصاد وتطور المشهد الاستثماري. والاستثمار قضية حاسمة يمتد أثرها إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تساعد الجهود الدولية في تعبئة الأموال، وتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات المستهدفة للتنمية المستدامة، وضمان تحقق فوائد التنمية المستدامة، مع التصدي في نفس الوقت للتحدي المتمثل في سد الفجوة الاستثمارية السنوية التي يبلغ حجمها ٢,٥ تريليون دولار لتمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية. ويستلزم ذلك وضع إطار عمل جديد لتوجيه عملية رسم السياسات الاستثمارية بصورة متسقة فيما بين المستويين الوطني والدولي، وكذلك بين سياسات الاستثمار وغيرها من السياسات العامة.

١٠٥– وفيما يتعلق بالحوكمة الدولية للاستثمار، يزداد أيضاً الشعور بعدم الارتياح إزاء الأداء الحالي للنظام العالمي (وإن كان مفتتاً للغاية) لاتفاقات الاستثمار الدولية. فمع الاعتراف بأن الغرض من اتفاقات الاستثمار الدولية هو تشجيع الاستثمار، فإن من المسلم به أيضاً أن هناك حاجة ملحة لإصلاح النظام الحالي الذي يشمل أكثر من ٣ ٠٠٠ اتفاق من اتفاقات الاستثمار الدولية. وتشمل إجراءات الإصلاح التغلب على أوجه القصور البنيوية لاتفاقات الاستثمار الدولية، ومعالجة عدم التوازن بين حقوق والتزامات الدول والمستثمرين، وإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة، وضمان أن تسهم

اتفاقات الاستثمار في التنمية الشاملة والمستدامة. كما يجب لعملية الإصلاح هذه، التي تهدف أيضاً إلى تقريب نُهج الاستثمار على الصعيد العالمي، أن تعمل على تسخير الاستثمار لصالح التنمية الشاملة والمستدامة، وتقليل الصراعات وتحقيق أقصى قدر من التآزر مع السياسات العامة الأخرى، مثل حماية البيئة وحقوق الإنسان. وقد أكدت خطة عمل أديس أبابا على أهمية هذا الإصلاح، ودعت الأونكتاد إلى توفير منتدى وآلية لذلك الإصلاح[١٣].

١٠٦- وهناك حاجة أيضاً إلى تنسيق سياسات الاستثمار على الصعيد الدولي لرصد واستعراض تطورات سياسات الاستثمار الوطنية بصورة منتظمة بهدف تسخير الاستثمارات لصالح التنمية وكبح جماح النزعة الحمائية للاستثمارات. وعلى هذا النحو، يمكن تيسير تبادل أفضل الممارسات في مجال وضع سياسات الاستثمار.

٥- تعزيز تهيئة بيئة عالمية مواتية للتكنولوجيا

١٠٧- يوفر التعاون المتعدد الأطراف لتسهيل التكنولوجيا الدعم للبلدان في إنشاء وتطوير نظم المعرفة والتكنولوجيا والابتكار لدعم استراتيجيات التنمية المستدامة. كما ينبغي أن يساعد على تحقيق التوازن بين الأبعاد العامة والخاصة للتكنولوجيا والابتكار والمعرفة لدعم إطار عمل جديد لنقل التكنولوجيا يكون من شأنه إكمال بناء القدرات التكنولوجية والابتكارية والمعرفية المحلية؛ ودعم تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية لتشجيع الأنشطة كثيفة المعرفة؛ وضمان الوصول إلى التكنولوجيات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الانتقال السريع من مسارات التنمية ذات انبعاثات الكربون المرتفعة إلى مسارات منخفضة الانبعاثات.

١٠٨- وكما تعترف أهداف التنمية المستدامة، فإن التكنولوجيات عنصر أساسي في اقتصاد المعرفة، وهو عنصر يسهم في تنمية القدرات البشرية ويؤثر على القدرة التنافسية للشركات ومشاركتها في التجارة الدولية. ويتيح التطور الكاسح والدينامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً هائلة للبلدان. ولكن قلة من البلدان هي التي كان بمقدورها الاستفادة من هذه الفرص. وإلى جانب الاستراتيجيات الوطنية، تتطلب مساعدة البلدان على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها بشكل أفضل وضع أطر

(١٣) انظر: خطة عمل أديس أبابا، الفقرة ٩١.

متعددة الأطراف للتعاون تكون مصممة تصميماً جيداً. كما أن قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إحداث التحولات، وبعض التحديات التي تنطوي عليها، تتطلب حواراً على أعلى المستويات بشأن الحوكمة العالمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيوفر الاستعراض الذي تجريه الجمعية العامة للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ فرصة مناسبة لمثل هذا الحوار والتأمل في المسألة.

خامساً

الأونكتاد في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ – دعوة للعمل

١٠٩- في أول خطاب أوجهه لمجلس التجارة والتنمية كأمين عام للأونكتاد، قلت: "في الوقت الذي يمر فيه الاقتصاد العالمي بحالة ركود طويلة الأمد، وبينما نلاحظ حدوث تحولات جذرية في الاقتصاد العالمي، وعندما تقف التعددية في مفترق طرق، وعندما تلقي الأزمة المالية بظلال التساؤلات على النموذج السائد للتنمية، وبينما نعمل على تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن يكون هناك دور للأونكتاد". وما زلت أؤمن بأن هذا الدور مطلوب الآن بأكثر من أي وقت مضى. فتراث الأونكتاد الغني ببحوث التنمية والفكر المبتكر، وأجهزته الحكومية الدولية، التي ظلت توفر لمدة نصف قرن منتدى تنموياً حيوياً، وأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها، يمكن أن تكون جميعها بمثابة أدوات قوية للتصدي للتحديات المشتركة التي تواجه البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية في السنوات القادمة.

١١٠- ويجب أن يؤكد المؤتمر الوزاري الرابع عشر مجدداً الولايات الأساسية للأونكتاد وبرنامج عمله الذي بدأ في الدوحة، والذي يجب أن يستمر إذا أريد للأونكتاد تحقيق هدفه العام المتمثل في مساعدة البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وبالنظر إلى حجم التحديات التي يُرجح أن يواجهها كثير من البلدان النامية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيتعين على المجتمع الدولي إيجاد نُهج جديدة للتنمية الشاملة والمستدامة تختلف نوعياً عن النُهج المطبقة في الماضي.

١١١- ويجب أن يكون بناء القدرات الإنتاجية لإحداث تحول في الاقتصادات، من خلال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الصناعية التنموية التي تعزز النمو وتوليد فرص العمل، على رأس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المهم بنفس القدر زيادة الحيز المالي المتاح للحكومات في البلدان النامية من خلال تعبئة الموارد، التي تُعد شرطاً مسبقاً إذا أريد لأهداف التنمية المستدامة أن تتحقق. وسيكون على الدول التنموية التي تتميز بالكفاءة والتي تشجع كفاءة السوق الاضطلاع بدور محوري في دعم عملية التنمية على المدى الطويل. وعلى وجه الخصوص، يجب عليها دعم تطوير البنية التحتية والاستفادة من التكنولوجيا والاستثمار في بناء القدرات الإنتاجية وإحداث تحول في الاقتصادات الريفية من خلال الاستثمار في رأس المال المادي والبشري. وسيظل دور القطاع العام يتسم بالأهمية حيثما يُرجح ضعف أو غياب القطاع الخاص، وبخاصة في أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية المنخفضة الدخل. وهذا هو السبب في أن القطاع العام يقوم بتمويل ما يتراوح بين ٥٥ و٧٥ في المائة من الاستثمارات في البنية التحتية في الدول

النامية. ويتطلب توسيع الحيز المالي المتاح تنويع مصادر تمويل القطاع العام، وتعزيز تعبئة الموارد على الصعيد المحلي من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين نظام تحصيل الضرائب وجعل النظام الضريبي تصاعدياً بدرجة أكبر.

١١٢- ويوضح هذا التقرير ويبين الخطوط العريضة لطائفة من الإجراءات التي يتعين على الحكومات اتخاذها لتحقيق النمو الذي يحدث تحولاً وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين لا تشكل هذه الإجراءات قائمة حصرية شاملة، فإنها تمثل مع ذلك مسارات العمل المحددة التي يمتلك فيها الأونكتاد الكفاءات والخبرات الأساسية اللازمة لدعم البلدان النامية في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي تعمل على جميع مستويات الحكم: الوطنية والإقليمية والدولية.

١١٣- وتماشياً مع الولاية الأساسية للأونكتاد، فإنه يضطلع بدور خاص في ضمان أن يظل الهيكل الاقتصادي الدولي، الذي نشأ قبل نحو ٧٠ عاماً، يدعم جهود جميع البلدان، وبخاصة بلدان العالم النامي، في الأخذ بهذه الاستراتيجيات التحويلية والمستدامة والشاملة للنمو. وعلى مدى العقود الماضية، طرأ الكثير من التغيرات على طرائق عمل الاقتصاد العالمي، غير أن الاختلالات في توزيع الموارد الاقتصادية والسلطة ظلت مستمرة، وظل عالمنا المترابط على نحو متزايد يحمل نقاط الضعف مثلما يحمل فرصاً متاحة. ويظل تعزيز التعاون الدولي في كافة أنحاء المجتمع الدولي هو مفتاح ضمان مستقبل كريم ومزدهر للجميع.

١١٤- وفيما يلي ملخص لمسارات العمل لدور الأونكتاد وما يقابلها من مجالات السياسة العامة الأوسع:

(أ) بناء القدرات الإنتاجية لإحداث تحول في الاقتصادات:

'١' تعبئة الموارد من أجل بناء القدرات الإنتاجية

'٢' استغلال الارتباط بين التجارة والاستثمار من أجل التنويع

'٣' الاستفادة من التكنولوجيا في بناء القدرات الإنتاجية

'٤' تشجيع تنمية المشاريع في القطاع الخاص

(ب) دول أكثر فعالية وأسواق أكثر كفاءة:

'٥' تعزيز المنافسة وحماية المستهلك

'٦' رفع مستوى خدمات البنية التحتية

'٧' تهيئة بيئة ملائمة للأعمال التجارية

'٨' الاستثمار في تنمية المهارات والقدرات القيادية

(ج) معالجة نقاط الضعف، وبناء القدرة على التكيف:

'٩' التغلب على التقلبات المالية والاقتصادية

'١٠' التصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي

'١١' التنويع في الاقتصادات الأكثر ضعفاً وانكشافاً

'١٢' إحداث تحول في الاقتصادات الريفية للقضاء على الفقر

'١٣' عدم السماح بتخلف أحد عن الركب وتمكين المرأة

(د) تعزيز التعددية، وإيجاد حلول مشتركة:

'١٤' دعم الحوكمة الاقتصادية العالمية وإصلاح النظام المالي الدولي

'١٥' تعزيز الشراكات العالمية من أجل التعاون الإنمائي وتمويل التنمية

'١٦' زيادة فعالية النظام التجاري المتعدد الأطراف في العقود المقبلة

'١٧' تعزيز اتساق السياسات لأجل الاستثمار بشكل مستدام

'١٨' تعزيز تهيئة بيئة عالمية مواتية للتكنولوجيا.